

التقرير السنوي ٢٠١٠

اللجنة الدائمة للسكن

Permanent Foundation Committee



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي ٢٠١٠

محرم ١٤٣٢ - يناير ٢٠١١



الناشر : اللجنة الدائمة للسكان
الطبعة الأولى : ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

دولة قطر، الدوحة، ص.ب: ١٨٥٥
هاتف : ٤٤٩٥٨٨٨٨ (+٩٧٤)
فاكس : ٤٤٨٣٦١٠٩ (+٩٧٤)
البريد الإلكتروني : ppc@gsdp.gov.qa
الموقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية ٢٣ / ٢٠١١

الترقيم الدولي : ٢ - ٨ - ٧٥٩ - ٩٩٩٢١

الصفحة	المحتويات
٥	تقديم
٧	أولاً: منجزات اللجنة خلال عام ٢٠١٠
١١	ثانياً: السياسة السكانية
٢٣	ثالثاً: إعداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات السكانية
٥٧	رابعاً: تنظيم ورش العمل والمؤتمرات
٦٣	خامساً: التعاون الإقليمي والعربي والدولي
٦٩	سادساً: التوعية والإعلام



تقديم

في ظل الإنجازات الكبيرة التي تحققتها دولة قطر على مختلف الأصعدة، بما في ذلك فوزها بتنظيم مونديال ٢٠٢٢، يطيب لي أن أقدم للقارئ الكريم هذا التقرير الذي يعرض للإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان سعيًا منها لتجسيد عملي لشعارها المتمثل بـ «نحو حياة أفضل للسكان»، متوقفًا بوجه خاص عند ما تم تحقيقه منذ انطلاقة السياسة السكانية في أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى انتهاء المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ برنامج عمل هذه السياسة في نهاية ٢٠١٠، وذلك على النحو الآتي:

- تحليل مختصر لمنجزات اللجنة خلال عام ٢٠١٠.
- عرض مختصر للتقدم الذي تم إحرازه بعد مرور عام كامل على بدء تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر والمعوقات التي تحول دون ذلك.
- ملخص للدراسات التي أعدها المكتب الفني للجنة خلال عام ٢٠١٠ ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، ولأهم التقارير التي قدمتها اللجنة للمؤتمرات العربية والإقليمية والدولية، ولدورها في مجال إنشاء قاعدة البيانات السكانية.
- عرض مختصر للمؤتمرات وورش العمل التي نظمتها اللجنة خلال هذا العام، والتي كان أهمها: "اليوم القطري للسكان ٢٠١٠" وورش عمل "أكتوبر +٥".
- أهم نشاطات اللجنة في مجالات التعاون الإقليمي والعربي والدولي، ولاسيما مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والاتفاقيات وخطط العمل التي عقدتها اللجنة مع تلك المنظمات.
- ما تقوم به اللجنة في مجال الإعلام والتوعية بالقضايا السكانية، والتعريف بأعمالها،



ودورها في دراسة تلك القضايا، واقتراح الحلول والمعالجات للمشكلات التي يطرحها الواقع السكاني في الدولة. ومن بين تلك النشاطات الإعلامية تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية والنشرات والمطويات التي تصدرها اللجنة بشكل دوري ووضع الخطة الإعلامية للجنة وغيرها.

وإننا إذ نفخر بما حققناه من إنجازات، يعود الفضل فيها بعد الله تعالى إلى الدعم المتواصل والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة لعملنا، والجهد الكبير الذي بذله المكتب الفني للجنة ونقاط الارتكاز وسواهم ممن سهلوا ودعموا وسلطوا الضوء على عملنا في اللجنة الدائمة للسكان، فإننا نتطلع إلى المزيد في قادم الأيام بما يسهم في تحقيق حياة أفضل لكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة.

والله ولي التوفيق

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً:

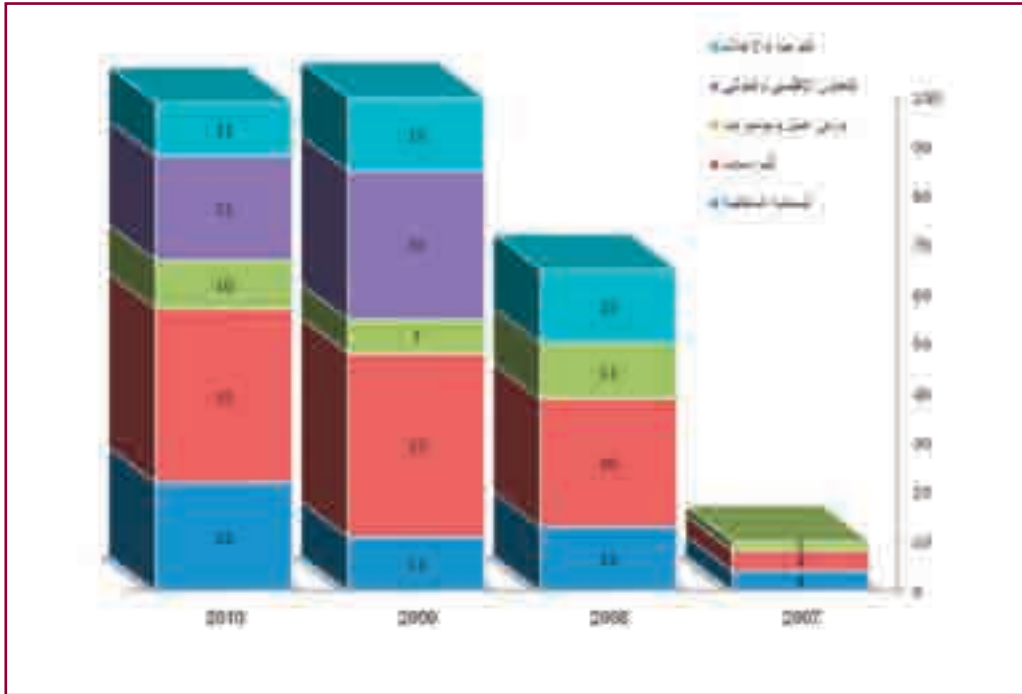
منجزات اللجنة خلال عام ٢٠١٠



لقد حققت اللجنة الدائمة للسكان العديد من الإنجازات. ويبين الشكل التالي تطور مشاريع اللجنة ونشاطاتها خلال السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، حيث يلاحظ أن نشاطات المكتب خلال عام ٢٠٠٧ لم تتجاوز ١٠٪ من نشاطاته عام ٢٠١٠، وكانت مقتصرة على البدء بإعداد السياسة السكانية وإعداد بعض الدراسات وعقد عدد من ورش العمل والمؤتمرات. أما في عام ٢٠٠٨، فقد ارتفعت نسبة نشاطات المكتب إلى نحو ثلثي نشاطاته عام ٢٠٠٩، حيث أضيف نشاط التوعية والإعلام، وصدر عدد أكبر من الدراسات، وأنجزت الوثائق الثلاث للسياسة السكانية التي تم إشرافها في أكتوبر من العام المذكور. وفي عام ٢٠١٠، تواصلت النشاطات السالفة الذكر الزخم ذاته الذي كانت عليه في العام الفائت، ولاسيما ما يتعلق بالسياسة السكانية التي تم انتهاء المرحلة الأولى من مراحل تنفيذها التي بدأت قبل عام من تاريخه.

تطور مشاريع اللجنة ونشاطاتها

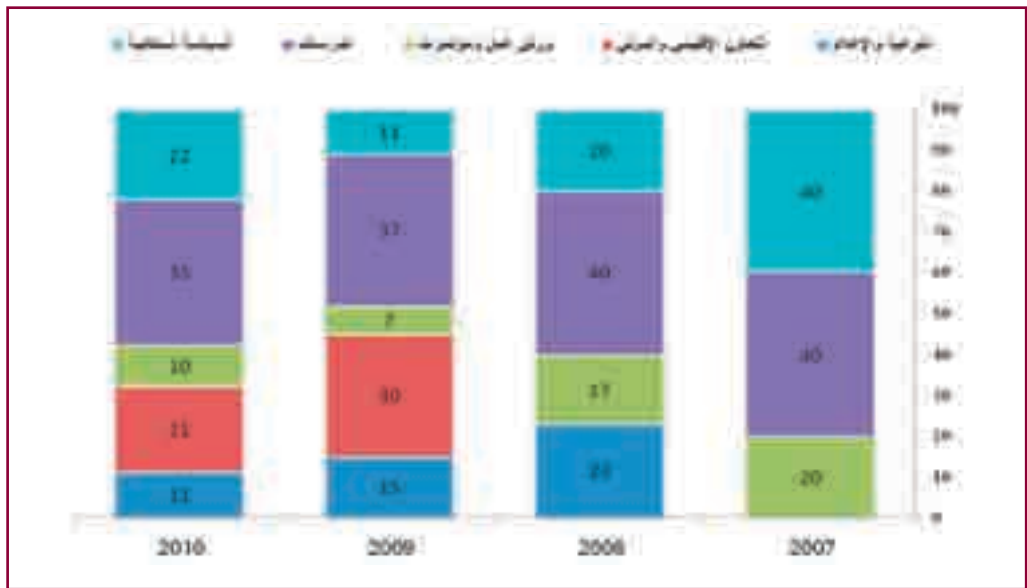
خلال السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠١٠)





أما الشكل التالي، فإنه يبين نسبة ما شغله كل من النشاطات المذكورة من عمل اللجنة الدائمة للسكان في كل من الأعوام الأربعة. فبينما شغل كل من الإعداد للسياسة السكانية وإعداد الدراسات نحو ٤٠٪ لكل منهما من نشاطات المكتب خلال عام ٢٠٠٧، فإن المؤتمرات وورش العمل شغلت العشرين بالمئة الباقية. وأخذ إعداد الدراسات الحيز الأكبر من نشاطات عام ٢٠٠٨، وشغل كل من التوعية والإعلام وإنجاز وثائق السياسة السكانية حيزاً متقارباً، كما استمر عقد المؤتمرات وورش العمل بوتيرة أقل بقليل. وظل إعداد الدراسات عام ٢٠٠٩ يشغل الحيز الأكبر من نشاطات المكتب، وأضيف نشاط التعاون الإقليمي والدولي ليشغل حيزاً مهماً بتوقيع اتفاقية التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وخطة عملها، إضافة إلى مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية، ومواصلتها العمل على التوعية والإعلام مع إقرار وإشهار السياسة السكانية وبرنامج عملها، كما تواصل عقد المؤتمرات والندوات. وقد استمرت نشاطات اللجنة السالفة الذكر عام ٢٠١٠، مع ملاحظة تزايد وتيرة العمل في هذا العام على التوعية والإعلام، وعلى تنظيم المؤتمرات وورش العمل، إضافة للسياسة السكانية التي مر عام كامل على انطلاقتها ومتابعة تنفيذ برنامج عملها.

نسبة ما شغلته النشاطات من عمل اللجنة الدائمة للسكان



ثانياً السياسة السكانية



أصدرت اللجنة الدائمة للسكان تقريراً بمناسبة مرور عام على بدء تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر، وسلط التقرير الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما تزال تواجه تطبيق تلك السياسة، مع الإشارة إلى الأولويات التي تقترحها اللجنة الدائمة للسكان للعمل في المرحلة المقبلة. واعتمد التقرير في مقارباته ومعالجته للمسائل السكانية المختلفة على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي رصدتها مجموعات العمل الـ ١٤ المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية، لتقديم صورة شاملة (نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاو وأبعاد السياسة السكانية الآتية:





المحور الأول: السكان والقوى العاملة

(١) النمو السكاني

يشير التقرير إلى أن الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة، التي جاءت تلبية لمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة، أدت إلى رفع معدل النمو السكاني بصورة غير مسبقة جاعلة منه واحداً من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حتى باتت تلك الأعداد الكبيرة من العوامل المؤثرة من حيث تأثيراتها السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسكانية. ولهذا، شددت الغاية الرئيسية في هذا المجال على ضرورة «زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني».

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه الوصول إلى هذه الغاية، كالمحاضرات والخطب التي تحض على الزواج، وبرامج الثقافة الزوجية والتوعية بمخاطر الطلاق وبعض الفعاليات الأخرى التي يقوم بها مركز الاستشارات العائلية، والجهود الأهلية لتزويج الشباب كمشروع «إعفاف» الذي تنفذه مؤسسة «راف»... وغيرها. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله بهذا الشأن كالعمل على إنشاء صندوق للزواج، وصرف مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد، وتكثيف حملات التوعية للأسر بضرورة خفض المهور، إلى غير ذلك من الإجراءات التي تساعد على إزالة العقبات التي قد تؤخر الزواج والإنجاب بين المواطنين.

(٢) التركيبة السكانية

تشهد التركيبة السكانية للدولة اختلالاً عميقاً سواء فيما يتعلق بنسبة المواطنين بين مجموع السكان، أم بالتركيبة النوعية والعمرية، أم بنسبة المتزوجين في المجتمع. ولهذا، حددت الغاية الرئيسية في هذا المجال بـ «تصحيح اختلال التركيبة السكانية، بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان».

وعلى الرغم من وجود بعض التوجهات والإجراءات الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية للاختلالات المذكورة، مثل: بعض البرامج الإعلامية والتربوية التي تهدف إلى نشر

الثقافة الوطنية، والمؤسسات والبرامج التي تسعى لنشر مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع وتوفير آليات التواصل الاجتماعي بين جميع السكان، إلا أن الاختلالات المذكورة ما تزال قائمة، ومعالجتها تحتاج إلى وقت طويل لكونها تتعلق بعدد كبير من الجهات الرسمية وغير الرسمية.

(٣) النمو الحضري

لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر، بعيد اكتشاف النفط والغاز فيها، دوراً بارزاً في تركيز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدحام المراكز الحضرية، ولاسيما الدوحة، بالسكان القطريين وغير القطريين، حيث باتت هذه المراكز تستوعب ١٠٠٪ من السكان بدءاً من العام ٢٠٠٨. وقد استحوذت مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) على ثلاثة أرباع مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى. ولهذا، ركزت الغاية الرئيسية في هذا المجال على ضرورة «التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية، وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة الدوحة».

وقد تحقق عدد من الإنجازات الهامة باتجاه هذه الغاية، كإهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة القائمة ومنح مزايا للسكن فيها وتنميتها، واتخاذ بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية لمنح المناطق خارج الدوحة صلاحيات تنمية خاصة، ونقل بعض المصالح الحكومية وبعض النشاطات الثقافية والرياضية خارج الدوحة، إضافة إلى وجود خطط لبناء مدن جديدة في مناطق مختلفة من الدولة. إلا أن بطء العمل في إعداد البنى التحتية المطلوبة يؤخر تنفيذ هذه الخطط.

(٤) الإسكان

أدى النمو السكاني المتسارع، ولاسيما تركيز معظم السكان في مدينة الدوحة الكبرى، إلى طرح عدد من المشكلات في مجال الإسكان. ولهذا، ركزت الغاية الرئيسية في هذا المجال على «حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود».



وقد تحقق عدد من الإنجازات التي تعين المواطنين على تأمين مساكنهم، كمنح القروض، وتقديم المساكن من قبل الدولة (الإسكان الحكومي)، ومجانية الكهرباء والماء، والإعفاء من الرسوم أو تحصيل رسوم رمزية، وكذلك وجود توجهات لإنشاء المساكن المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود، ووجود سياسات خاصة بتأمين السكن المناسب لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. كما صدرت تشريعات لمنع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات، وهناك توجهات لمنع سكن العمال في الورش والمصانع. أما الرقابة الصحية على المناطق القديمة ووضع شروط للسكن فيها، فما تزال في بداياتها على الرغم من التوجه لإعادة إحياء المناطق القديمة (مثل مشروع دوحة لاند).

٥) القوى العاملة

أدت التحولات الناتجة عن الطلب المتزايد على العمالة الوافدة في فترة الانفتاح والنمو الاقتصادي الكبير إلى جملة من الاختلالات في تركيبة سوق العمل، ولاسيما في مستويات مشاركة المواطنين فيها. ولهذا، حددت غاية السياسة السكانية الرئيسية في هذا المجال بـ «زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسب البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل».

والواقع أنه على الرغم من سياسات تقطير الوظائف، وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمواطنين العاملين في مجال الحرف المهنية، وزيادة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل... إلخ إلا أن عقبات عديدة ما تزال تتف حائلاً أمام تحقيق هذه الغاية. ولعل أهم هذه العقبات يتمثل في طبيعة القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الرخيصة والمنضبطة، وفي عزوف القطريين بوجه عام عن العمل في مجالات معينة، والاتجاهات السائدة لدى الأسر القطرية لاستخدام عمالة منزلية فائضة عن الحاجة، إضافة لإتجار بعضهم بالعمالة الوهمية.

المحور الثاني: التعليم والتدريب

٦ التعليم

تسعى السياسة السكانية في مجال التعليم إلى تحقيق ثلاث غايات رئيسية، تتمثل في: «ضمان حق التعليم الجيد والمناسب للجميع مع ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث»، و«تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام واحتياجات سوق العمل بوجه خاص»، و«تطوير البحث العلمي وتوفير كافة مستلزمات هذا البحث من تعليم اللغات الأجنبية، ومهارات البحث وغيرها، ودعم الباحثين والمؤسسات العلمية».

وقد حققت دولة قطر إنجازات هامة عديدة في مجال التعليم، كتخصيص الميزانيات المناسبة للتعليم على اختلاف مراحلها، وضمان أماكن في المدارس للأعداد المتزايدة من الطلبة، ووجود سياسات وخطط لتطوير طرق التدريس، وتزويد المدارس والكليات بالمعامل والمختبرات والأجهزة العلمية الحديثة لتطوير التعليم من الناحية النوعية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في النشاطات التعليمية، والتوسع في إنشاء مراكز البحث العلمي وتجهيزها بالوسائل والمراجع اللازمة ودعم مشاريع البحث العلمي وزيادة حوافز الإبداع ودعم نشر البحوث العلمية، والاتجاه نحو زيادة التخصصات العلمية وإنشاء الكليات المتخصصة في العلوم التطبيقية وربطها بحاجات سوق العمل، وافتتاح فروع للجامعات العالمية، ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب... إلى غير ذلك من التوجهات والآليات التي تهدف لتحقيق الغايات المذكورة. ولعل أهم ما سيركز عليه في مجال التعليم في المرحلة القادمة هو العمل على وضع برامج وآليات تتيح للمواطنين الانضمام إلى سوق العمل وتطبيقها في مراحل التعليم المختلفة والعودة إلى التعليم من سوق العمل في أي وقت.

٧ التدريب

يعد التدريب من متطلبات التنمية البشرية، وواحدًا من أهم مرتكزات تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ولهذا، حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية من



التدريب بـ «تعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل، سواء بتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل أم بإعادة تأهيل القائمين على رأس عملهم، لتتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات التطور والتعليم المستمر في قطاعات العمل».

وقد اتخذ عدد من التدابير الهادفة لتحقيق هذه الغاية، كالتوجه لإنشاء جهاز وطني يعنى بالتدريب، ووجود برامج تدريبية متدرجة داخلية وخارجية بنوعية متطورة، وربط التدريب بالتحفيز والأداء الوظيفي للمتدربين، ووجود دورات تدريبية أثناء العمل وربطها بحوافز مادية ومعنوية وبرامج تدريبية خاصة بإعداد القيادات. لكن العقبة الأهم في وجه تطوير التدريب تكمن في عدم مشاركة القطاع الخاص بفعالية في عملية التدريب، مع عدم وجود استراتيجية وطنية موحدة للتدريب تشمل العاملين في هذا القطاع.

المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية

٨) الصحة العامة

ركزت الغاية الرئيسية في مجال الصحة العامة على ضرورة «الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وزيادة العمر المتوقع للأفراد، وضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين».

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه تحقيق هذه الغاية، ساهمت في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان التي حققت تقدماً سريعاً نحو بلوغ أهداف الألفية الثالثة في المجال الصحي. فارتفع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات، وتراجع معدل الإصابة بالأمراض السارية. وكان ذلك نتيجة طبيعية لتزايد أعداد العاملين في المجال الصحي، وأعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية، وتنوع الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ومع ذلك ما تزال هناك حاجة لتطوير العناية بالمرضى النفسيين، وتغيير النظرة السلبية نحوهم، والتوسع في خدمات الصحة النفسية.

٩) الصحة الإنجابية

الغاية الرئيسية في هذا المجال تتمثل في ضرورة «تحسين الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص».

ويتطلب تحقيق هذه الغاية رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية، والتثقيف بوسائل تنظيم الأسرة، والآثار التي يمكن أن تنجم عن الزواج المبكر، وزواج الأقارب ... وغيرها.

وقد حدث تطور مهم في تعميم وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، وفي زيادة نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية، حتى أن جميع الولادات صارت تتم تحت إشراف طبي. إلا أن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا تزال متدنية بسبب الثقافة التقليدية للمجتمع القطري والحث على المزيد من الإنجاب بهدف إصلاح اختلال التركيبة السكانية. وقد بقي معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات مرتفعاً مقارنة ببلدان العالم الأخرى، لكنه بدأ يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة نتيجة للتحويلات العميقة الجارية في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج الإناث القطريات الناجم عن انخراطهن في التعليم والعمل.

المحور الرابع: قضايا التمكين

١٠) المرأة

أولت السياسة السكانية لدولة قطر اهتماماً خاصاً بالمرأة، تمثل بغايتين رئيسيتين، هما: «تطبيق المبادئ والنصوص الدينية والدستورية التي تؤكد على حقوق المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في اختيار التخصصات التعليمية وفي التوظيف وغيرها من المجالات»، و «ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين حياة المجتمع القطري، وتطوير العلاقات ضمن الأسرة على أسس العدالة والاحترام المتبادل بين جميع أفرادها».



وقد تحققت إنجازات هامة على طريق إدماج قضايا النوع الاجتماعي بشكل كامل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، وطرح خطط وبرامج لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، واتخاذ إجراءات تهدف إلى إنهاء جميع أشكال العنف الأسري وتشديد العقاب ضد مرتكبيه وحماية المعنفين... وغيرها. ولعل من أهم ما ستركز عليه الجهات المعنية في المرحلة القادمة يتمثل في وضع سياسات وتدابير للتوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل، مما يساعد المرأة على الحفاظ على وظيفة الأمومة وبناء الأسرة إلى جانب مشاركتها في النشاط الاقتصادي. كما أن مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة ما تزال محدودة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات المعنية في الدولة بهذا الصدد.

(١١) الطفولة

تسعى السياسة السكانية إلى «إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام، وتأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية».

وقد حظيت هذه الشريحة بعناية مؤسساتية وسياسية واسعة النطاق في العقود الأخيرة، حيث توسعت الرعاية الصحية للأطفال، وتحسنت خدمات طوارئ الأطفال، وازدادت فرص التعليم، واتخذت تدابير لحماية الأطفال ضد العنف وغيره من الممارسات السلوكية الخاطئة تجاههم. إلا أن المهم هو وضع استراتيجية موحدة بين أجهزة الدولة المختلفة تهدف إلى ضمان سلامة الأطفال والارتقاء بقدراتهم.

(١٢) الشباب

يشكل الشباب ٣٥٪ من إجمالي السكان القطريين. هذه الفئة الاجتماعية التي تعتبر ركيزة التنمية وصانعة مستقبل الأمة ورأس مالها الدائم، كانت ولا زالت في مقدمة اهتمامات القيادة السياسية في الدولة. وقد حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية في هذا المجال بـ «تمكين الشباب من الجنسين من بناء قدراتهم وتوظيفها في تعزيز التنمية المستدامة وتعميق انتمائهم لوطنهم وأمتهم، وتطوير تفاعلهم الإيجابي مع مجتمعاتهم».

وقد خطت الدولة خطوات كبيرة باتجاه بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتقنية والرياضية، وتنشئتهم على المشاركة في الحياة العامة، وتوفير الحماية لهم والحد من تعرضهم للمخاطر. كما ازداد التحصيل العلمي لدى الشباب، وتوسعت المؤسسات والأنشطة الشبابية. ومع ذلك ما تزال الحاجة ماسة للنهوض بمستويات مشاركة الشباب في الحياة المجتمعية والسياسية.

(١٣) المسنون

تتمثل الغاية الرئيسة لمجال المسنين في «تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامة».

وقد تحققت بعض الإنجازات بهذا الشأن، كإنشاء المؤسسة القطرية لرعاية المسنين والنشاطات المتنوعة التي تقوم بها، والتوجه للاستفادة من خبرات المسنين في كافة الأنشطة المتاحة، ووجود توجهات لزيادة نسبة أطباء الشيخوخة ولاستحداث وحدات متخصصة في طب الشيخوخة في المراكز الصحية. إلا أن أهدافاً مثل توفير مصادر دخل كافية للمسنين، ومساعدة الأسر التي ترعى مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم مازالت قيد الدراسة.

(١٤) ذوو الإعاقة

حددت السياسة السكانية غايتين رئيسيتين في هذا المجال، هما: «تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي»، و«تخفيض نسبة الإعاقة في المجتمع».

وقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً برعاية ذوي الإعاقة، ولم تألُ جهداً في إصدار التشريعات الخاصة بهم، أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تخص الإعاقة. وتحققت نجاحات في قبول ذوي الإعاقة في ميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم، وفي دراسة أسباب الإعاقات المختلفة، والتقليل من الحوادث المسببة لها. ومع ذلك، لا يزال الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون حواجز تحول دون مشاركتهم الفعالة في مجتمعهم. كما لا توجد بعد وحدات طبية متخصصة بذوي الإعاقة في جميع المرافق الصحية.



المحور الخامس:

(١٥) البيئة والتنمية المستدامة

حددت الغاية الرئيسية في محور البيئة والتنمية المستدامة بضرورة ”الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية الثروات والموارد، بل تعمل على استدامة ترميتها من أجل الأجيال القادمة“.

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه تحقيق هذه الغاية، كتوعية جميع فئات السكان بأهمية الحفاظ على البيئة، وإيلاء عناية خاصة لترشيد استخدام المياه. وهناك، في طور التخطيط، مشاريع للتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في المجالات المناسبة، وللتوسع في إنشاء مصانع لإعادة تدوير النفايات والمخلفات. كما وضعت سياسة عمرانية تتوافق مع المعايير البيئية. وتوجد أقسام علمية متخصصة تتجه للتوسع في إجراء الدراسات العلمية حول المسائل البيئية ولتخريج بيئيين وطنيين. ولكن ما تزال هناك حاجة للمزيد من الإجراءات للحد من التلوث البيئي، وللمزيد من الإجراءات وحملات التوعية الهادفة إلى الحد من استهلاك الموارد.

المحور السادس:

(١٦) قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان

حددت الغاية الرئيسية في هذا المحور بـ ”تطوير العمل الإحصائي، والرفع من قدرات الإحصائيين في تقديم بيانات شاملة ودقيقة حول جميع القضايا السكانية، ونشر الوعي والاهتمام بكافة المسائل المتعلقة بالسكان“.

وقد تحقق تقدم في إنشاء قاعدة بيانات سكانية، وفي تنفيذ التعدادات والمسوح السكانية بشكل دوري منتظم. كما تم التوسع في إنشاء وحدات إحصائية في جميع أجهزة الدولة مع ربطها بجهاز الإحصاء. وتبذل حالياً جهود كبيرة في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين. كما يعد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع جهاز الإحصاء وجهات أخرى في الدولة، دراسات عديدة في المجالات السكانية.

ثالثاً

إعداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات السكانية

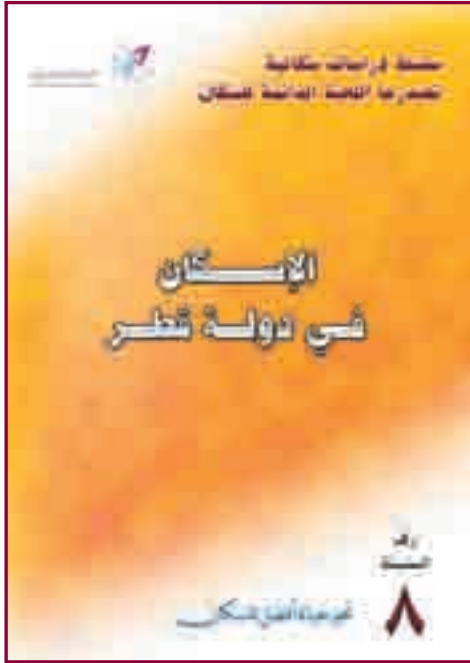


(١) سلسلة "دراسات سكانية"؛

يعد توفر البيانات الموضوعية الدقيقة أحد أهم شروط نجاح السياسات السكانية في تحقيق أهدافها. وقد تبين للجنة الدائمة للسكان أثناء إعداد وثائق السياسة السكانية أهمية إجراء عدد من البحوث والدراسات السكانية لسد النقص في المعلومات حول عدد من القضايا السكانية، ولاسيما النقص في تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة لمعرفة العوامل المحددة للظواهر السكانية المختلفة.

ولهذا، اعتمد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خطة للبحوث والدراسات، أصدر في إطارها سلسلة "دراسات سكانية"، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري.

وتهدف سلسلة الدراسات هذه إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن



الخلل في التركيبة السكانية وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات. وقد صدرت ضمن هذه السلسلة عام ٢٠١٠ ثلاث دراسات، نعرض فيما يلي ملخصاً لنتائجها وتوصياتها:

(أ) دراسة الإسكان في دولة قطر؛

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان في شهر فبراير ٢٠١٠ دراسة بعنوان "الإسكان



في دولة قطر“، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الإسكان السائدة في دولة قطر والأنماط المفضلة لدى الفئات السكانية المختلفة في المجتمع القطري، والعوامل المؤثرة في اختيار نمط السكن المفضل، ودراسة مدى ملائمة توزيع المساكن المختلفة على البلديات والمناطق مع التوزيع السكاني والنشاطات الاقتصادية، وتحديد أشكال حيازة الوحدات السكنية، وتقييم دور كل من القطاعين الحكومي والخاص في تأمين المساكن، والتعرف على أماكن توزيع التجمعات العمالية ومدى تداخلها مع سكن العائلات، وتحديد نسبة المساكن الخالية والمغلقة من مجموع الوحدات السكنية المعروضة للإيجار أو البيع، وأثر ذلك على السوق الإسكاني، والتعرف على العلاقة بين إيجارات المساكن ودخول الأسر، ومدى ارتفاع الإيجارات أو انخفاضها.

وبعد إجراء تحليل مفصل للمعطيات المذكورة، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١. أظهرت الدراسة الأهمية الفائقة للعمل على تغيير اتجاهات المواطنين نحو السكن وتشجيعهم على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة، إذ أن هناك نسبة عالية من الأسر القطرية تسكن في وحدات سكنية يزيد عدد غرفها كثيراً عن الحاجة. كما أن الاتجاه نحو السكن في الشقق السكنية بين القطريين مازال ضئيلاً جداً، حيث لا يشغل سوى نحو ٣٪ من الأسر القطرية شققاً في عمارات سكنية، على الرغم من أن العمارات والأبراج توفر أعداداً كبيرة من المساكن بكلفة أقل وتشغل مساحات من الأرض أقل بما لا يقاس من الفيلات والقصور التي يفضل القطريون السكن فيها. إضافة إلى أن إيصال الخدمات للعمارات يوفر كثيراً من الجهد والنفقات، الأمر الذي يوضح أهمية ما دعت إليه السياسة السكانية للعمل على تغيير اتجاهات المواطنين نحو السكن لتتلاءم مع التغيرات المتجددة.

٢. تفضل الأسر غير القطرية الوحدات السكنية الصغيرة، ولاسيما الشقق الصغيرة والمتوسطة، حيث يشغل ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه الأسر وحدات سكنية تضم من غرفة واحدة إلى أربع غرف، ويقيم أكثر من نصف تلك الأسر في شقق ونحو ١٥٪

منها في بيوت عربية أو شعبية. وعلى هذا توصي الدراسة بتشجيع القطاع الخاص على بناء الشقق الصغيرة والمتوسطة لتأجيرها للأسر غير القطرية.

٣. أظهرت الدراسة أن معظم الفعاليات الأساسية في الدولة تتركز في مدينة الدوحة الكبرى، ولاسيما في بلدية الدوحة بالذات، مما يسهم في زيادة الهيمنة المطلقة للدوحة الكبرى. كما أن حرمان بعض المناطق من بعض الفعاليات والمنشآت الهامة أو عدم كفايتها يعيق تحقيق أهداف السياسة السكانية في إعادة التوازن للتوزيع الجغرافي للسكان من جهة، ويزيد من حدة مشكلة الإسكان في مدينة الدوحة من جهة أخرى. ولهذا توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالبلديات الأخرى خارج الدوحة والريان، والعمل على تأمين مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإدارية والترفيهية في جميع البلديات، بغية الحد من اتجاه السكان نحو التركيز في مدينة الدوحة الكبرى.

٤. اللافت للنظر أن أكثرية سكان بلدية الدوحة هم من العمال العزاب الذين يعيشون في مجمعات عمالية، وأن هؤلاء يشكلون أكثر من نصف مجموع سكان المجمعات في الدولة، بينما لا يشكل المواطنون القطريون سوى نحو ١٣٪ من سكانها. وما ينطبق على الدوحة ينطبق، وإن بدرجة أقل، على الريان حيث تكاد تتساوى نسبة سكان التجمعات العمالية مع نسبة أفراد الأسر القطرية (نحو ٣٧٪ لكل منهما). وفي السياق نفسه، تبين أن نحو ٧٠٪ من العمال العزاب في الدولة يعيشون في مدينة الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان). ومما له دلالة واضحة أن أكثر من ٧٠٪ من أفراد التجمعات العمالية الصغيرة (٧ أفراد أو أقل) يعيشون في بلدية الدوحة، فإذا أضفنا أفراد التجمعات الصغيرة في بلدية الريان فسيشكل هؤلاء، الذين يقطنون في مدينة الدوحة الكبرى ويعيشون عملياً في شقق أو فيلات قد تضم الغرفة الواحدة منها مجعماً عمالياً صغيراً، نحو ٩٠٪ من مجموع أفراد المجمعات الصغيرة في الدولة.

وقد أظهر تحليل بيانات توزيع المجمعات العمالية على أنواع الوحدات السكنية أن



أكثر من ثلثي المجمعات العمالية الكبيرة، ونحو ثلاثة أرباع المجمعات الصغيرة تقع في فيلات أو بيوت عربية أو شعبية أي أنها تتداخل مع سكن العائلات، مما يسبب كثيراً من المشكلات الاجتماعية والأمنية، ويفسر أحد عوامل انتقال العائلات القطرية من السكن في وسط الدوحة إلى مناطق أخرى تبعد، ولونسياً، عن مناطق سكن الوافدين العزاب. وهذا الأمر يتطلب معالجة جذرية، وفقاً لما أكدته السياسة السكانية في دولة قطر حول ضرورة بناء مناطق سكنية للعمال في أماكن متفرقة وبعيدة عن مناطق سكن العائلات مع مراعاة التواصل بين الجنسيات.

٥. وفي السياق نفسه، أظهرت الدراسة أن النسبة الأكبر من التجمعات العمالية الكبيرة (نحو ٦٨ ٪) يتبع الشركات. أما المجمعات العمالية الصغيرة (الأسر الجماعية)، فإن النسبة الأكبر منها مستأجر (أكثر من ٤١ ٪)، ويتبع نحو ٣٥ ٪ منها للشركات. كما بينت الدراسة أن أكثر من نصف الوحدات السكنية المخصصة للسكن والعمل معاً هي عبارة عن أجزاء من منشآت. وهذا يؤكد أهمية الإجراء الذي دعا إليه برنامج عمل السياسة السكانية بوضع آلية لتطبيق قرار منع السكن في المناطق الصناعية وفي الورش والمعامل، كما يؤكد ضرورة إلزام الشركات بتأمين المساكن لعمالها بعيداً عن سكن العائلات وخارج الورش والمعامل وغيرها من أنواع النشاط الصناعي.

٦. من أهم اختلالات التركيبة السكانية في دولة قطر اختلال نسبة الجنس اختلالاً كبيراً لصالح الذكور، إذ يوجد أكثر من ٣٢٣ من الذكور مقابل كل مئة أنثى، بسبب كون العمالة الوافدة في معظمها من الذكور القادرين على العمل. وترتفع نسبة الجنس في التجمعات الكبيرة إلى أكثر من ثلاثة آلاف من الذكور لكل مئة من الإناث. بينما تعد نسب الذكور والإناث بين أفراد الأسر متقاربة في جميع البلديات مع ميل لصالح الإناث في الأسر القطرية ولصالح الذكور في الأسر غير القطرية. وهذا يؤكد أن استقدام الأسر، ولاسيما تلك التي يحتاج سوق العمل فيها لأفراد من كلا الجنسين، يساعد على تصحيح الاختلال في نسبة الجنس. كما أن هذا الأمر يساعد على

التخطيط للمشاريع السكنية، حيث تفضل الأسر غير القطرية في الغالب السكن في شقق سكنية متوسطة أو صغيرة المساحة كما أشرنا.

٧. من الجوانب الإيجابية التي أظهرتها الدراسة في مسألة الإسكان أن نحو ٧٠٪ من الأسر القطرية تملك مساكنها الخاصة، وهذه نسبة عالية بالمقارنة مع المجتمعات العربية الأخرى. غير أن وجود نحو ٨٪ من هذه الأسر تقيم في مساكن مستأجرة (وهؤلاء في الغالب إما من ذوي الدخل المحدود، أو من الأسر الشابة المتكونة حديثاً) يشير إلى أهمية تطوير أنظمة إسكان المواطنين بحيث تتيح للجميع، ولاسيما من ذوي الدخل المحدود، تملك مساكنهم الخاصة.

٨. لا يملك مسكنه الخاص سوى أقل من ١٪ من الأسر غير القطرية، بينما تشكل المساكن المستأجرة من قبل الأسر غير القطرية أكثر من ثلاثة أرباع الوحدات السكنية المؤجرة، وهذا طبيعي في ظل القوانين التي كانت سائدة حتى تاريخ إجراء المسح الشامل للعقارات. غير أن القانون الذي صدر مؤخراً بالسماح لغير القطريين بالتملك في بعض المناطق السكنية لابد أن يترك أثراً إيجابية كبيرة على السوق الإسكاني في الدولة، إذ سيؤدي إلى التوسع في بناء المساكن الصغيرة والمتوسطة، كما سيؤدي إلى مزيد من التنوع في أنماط الأبنية وأشكالها، مما سترك آثاره أيضاً على اتجاهات المواطنين القطريين نحو السكن.

٩. بينت الدراسة أن الإيجارات في دولة قطر تعد مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدخل. لكن البيانات المتوفرة لا تكفي لإجراء تحليل معمق للعلاقة بين الدخل والإيجار، كما لا تكفي تلك البيانات لمعرفة معدلات التراجع في التجمعات العمالية، ولاسيما الكبيرة منها. فمثل هذه البيانات (حول العلاقة بين دخل الأسرة والإيجار الذي تدفعه للمسكن، والعلاقة بين مساحة الغرف وعدد الأفراد فيها وما شابه من العلاقات بين المتغيرات) تحتاج إلى دراسات ميدانية متخصصة. لهذا نوصي بإجراء دراسات ميدانية معمقة لجميع أبعاد مسألة الإسكان التي لم توفرها هذه الدراسة.



١٠. فيما يتعلق بالوحدات السكنية الخالية توصي الدراسة بالعمل على تقليص نسب هذه الوحدات بإجراء دراسات ميدانية معمقة للأسباب الحقيقية لوجود هذا العدد الكبير من الوحدات السكنية خارج السوق الإسكاني، ومعالجة هذه الأسباب، مع التركيز على أن يكون المعروض من الوحدات السكنية للإيجار أو البيع متلائماً مع مواصفات الطلب على المساكن، ولاسيما طلب ذوي الدخل المحدود. كما توصي الدراسة بإجراء بحوث ميدانية لمعرفة تلك المواصفات قبل تصميم وتنفيذ المشاريع الإسكانية، وتشجيع القطاع الخاص على الالتزام بذلك.

(ب) دراسة الأوضاع الصحية لسكان دولة قطر - الإنجازات والتحديات:

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان في أغسطس ٢٠١٠ دراسة بعنوان «الأوضاع الصحية لسكان دولة قطر: الإنجازات والتحديات»، والتي سلط فيها الضوء على الصحة العامة والصحة الإنجابية والأمراض المعاصرة، والخدمات الصحية التي يقدمها النظام الصحي القطري.. الخ. أما أهداف هذه الدراسة، فقد تمثلت بـ: تقييم عناصر الصحة العامة والحالة الصحية لسكان الدولة، واستعراض العناصر البنائية في القطاع الصحي القطري وتحليلها لمعرفة مدى فاعليتها بالنسبة للحالة الصحية للسكان، ورصد الإنجازات والتحديات المتعلقة بتطوير الحالة الصحية للسكان، واقتراح مجموعة من السياسات لتطوير القطاع الصحي القطري.

وقد اشتملت الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة والأهداف والإطار النظري والمنهجي والملاحق، على تسعة محاور عالج كل منها مجموعة من المسائل المتعلقة بالأوضاع الصحية لسكان دولة قطر. ونتيجة لهذه المعالجة، تم التوصل إلى مجموعة من الحقائق التي سيتم، فيما يلي، عرض كل منها بإيجاز في إطار المحور الذي تنتمي إليه:



أولاً: التطور التاريخي للقطاع الصحي القطري

(١) التشريعات والقوانين:

- عام ١٩٧٧ صدر المرسوم الأميري رقم (٧٤) الخاص بإنشاء مجلس مركزي للشؤون الطبية والصحية.
- عام ١٩٧٩ صدر المرسوم الأميري رقم (٣٥) بشأن مستشفى حمد العام، وكانت المادة الأولى من هذا المرسوم تنص على اعتبار مستشفى حمد العام مؤسسة طبية علاجية تابعة لوزارة الصحة العامة، ولها شخصية اعتبارية منفصلة.
- عام ١٩٩٦ صدر القانون رقم (٧) بشأن تنظيم خدمات الرعاية الطبية.
- عام ٢٠٠٢ صدر القانون رقم (١٤) بشأن مؤسسة حمد الطبية وتحديد اختصاصاتها، والقانون رقم (١٣) بشأن وزارة الصحة العامة وتحديد اختصاصاتها.
- وفي ٢٩ أبريل ٢٠٠٣ أقر الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (٢٣) منه بأن الدولة تعنى بالصحة العامة وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون.
- عام ٢٠٠٥ صدر القرار الأميري رقم (١٣) الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية للصحة وتحديد اختصاصاتها بدلاً من وزارة الصحة العامة.
- وفي أبريل ٢٠٠٩ صدر القرار الأميري رقم (١٣) بشأن إنشاء المجلس الأعلى للصحة وتحديد اختصاصاته.

(٢) تطور الخدمات الصحية في دولة قطر:

- عام ١٩٤٥ أنشئ أول مستشفى عام في قطر، تلاه إنشاء الدائرة الطبية عام ١٩٥١.
- عام ١٩٥٣ أنشئت دائرة الصحة العامة للإشراف على الصحة العامة، تلاها افتتاح ثلاثة مستوصفات حكومية عام ١٩٥٤.
- عام ١٩٧٠ أنشئت وزارة الصحة.



- ومنذ ذلك الوقت، شهد القطاع الصحي الحكومي والخاص العديد من التطورات الهامة، كافتتاح العديد من المراكز الصحية التي بلغت ٢٣ مركزاً، وافتتاح مستشفى النساء والولادة عام ١٩٩١، وافتتاح مستشفى الأمل عام ٢٠٠٤، ومستشفى الشمال (الخور) عام ٢٠٠٦. وضمن مؤسسة حمد الطبية، يجري حالياً التحضير لافتتاح مستشفى الوكرة والمستشفى التعليمي التخصصي، كما يجري إنشاء مستشفى دخان ومستشفى الأطفال والعديد من المراكز الطبية المتقدمة كمركز القلب. ويتوقع تشغيل هذه المستشفيات والمراكز خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١.

ثانياً: الصحة العامة لسكان دولة قطر:

شهدت دولة قطر تحسناً واضحاً في الحالة الصحية للسكان، ويتضح ذلك من خلال جملة من المؤشرات ذات العلاقة، ك:

- ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للمواطنين من ٧٣،٥ سنة عام ١٩٨٦، إلى ٧٨ سنة عام ٢٠٠٨.
- انخفاض معدل وفيات الرضع من ١٣،٨ في الألف عام ١٩٩٨ إلى ٧،٧ في الألف عام ٢٠٠٨.
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون السنة الخامسة من ١٤،٨ في الألف عام ١٩٩٨ إلى ٩،٥ بالألف عام ٢٠٠٨.
- انخفاض نسبة المواليد الذين يقل وزنهم عن ٢٥٠٠ غرام من ١٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٪ عام ٢٠٠٨.
- ارتفاع نسبة التغطية بالتحصينات للأطفال الرضع (أقل من سنة) لتصل إلى ٩٩٪ أو ١٠٠٪.

ثالثاً: الصحة الإنجابية:

مثلما هو الحال بالنسبة للصحة العامة، فقد شهدت دولة قطر تحسناً واضحاً في مسائل الصحة الإنجابية، ويتضح ذلك من خلال جملة من المؤشرات ذات العلاقة، ك:

- تراجع معدل وفيات الأمهات عند الولادة، حيث بلغ ٧,٠٨ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠٠٨، وهو من أفضل المعدلات بالمقارنة مع الكثير من البلدان في العالم.
- شمول خدمات الرعاية الصحية أثناء الحمل وعند الولادة وبعدها لجميع النسوة في دولة قطر، حيث بلغت نسبة النساء اللاتي يحصلن على خدمات رعاية الأمومة ١٠٠٪.
- ارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي في المستشفى من ٩٨,٢٪ عام ١٩٩٧ إلى ٩٨,٦٪ عام ٢٠٠٨.
- انخفاض الخصوبة بالنسبة للمرأة القطرية للفئة العمرية من ١٥-١٩ من ٤٣ في الألف عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٢٩ بالألف عام ٢٠٠٨.

رابعاً: الأمراض الانتقالية والأمراض المعاصرة المعدية:

(١) الأمراض الانتقالية الأكثر شيوعاً، هي:

- الجدري (Chickenpox).
- التهاب الكبد الوبائي ب (Hepatitis B).
- السل (T.B).
- التهاب الغدة النكافية Mumps.
- الحصبة الألمانية (Rubella).
- الحصبة (Measles).

(٢) الأمراض المعاصرة المعدية، هي:

- مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز: بلغ إجمالي الحالات المتراكمة من القطريين والمقيمين ٢٤٢ حالة منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٨، نصفها من القطريين والنصف الآخر من غير القطريين.



- الدرن (السل): بلغ عدد حالات الإصابة بالدرن الرئوي ٣٠٦ حالة، في حين بلغ عدد حالات الإصابة بالدرن غير الرئوي ٢٦٠ حالة.

خامساً: الأمراض غير الانتقالية والأمراض المعاصرة، مثل:

- أمراض الجهاز الدوري.
- الأورام.
- أمراض الغدد الصماء والتغذية.
- أمراض الجهاز التنفسي.

سادساً: الموارد المادية والبشرية في القطاع الصحي القطري:

- (١) الموارد المادية: بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪ سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الوطني ٤٢٨٣ ريالاً في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- (٢) الموارد البشرية الصحية: بلغ معدل الأطباء لكل ألف من السكان في دولة قطر ٢,٢٢ عام ٢٠٠٦. وهذا المعدل يفوق المعدلات المسجلة في دول مجلس التعاون.

سابعاً: الاستراتيجيات والسياسات الصحية والتخطيط:

- (١) الاستراتيجية الصحية: تبنت دولة قطر في السبعينيات استراتيجيات الصحة للجميع من خلال الرعاية الصحية الأولية بعد إعلان «أما آتا» سنة ١٩٧٨. وهذه هي الاستراتيجية المعلنة في المحافل الدولية، كمنظمة الصحة العالمية. ولكن واقع الأمر، يشير إلى أن تلك الاستراتيجية المعلنة لم تطبق في ذلك الوقت. وتشير الدراسات إلى أنه حتى العقد الأخير من القرن العشرين لا توجد أية استراتيجية صحية وطنية تحتوي على مجموعة من التدابير والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتقنية، مرتبطة بالقطاعات الأخرى التي لها تأثير على الصحة.

- (٢) السياسة الصحية: كان هناك عدم انسجام بين السياسات الصحية والاستراتيجية الصحية المعلنة حتى أواخر القرن الماضي، حيث تبنت الدولة استراتيجية الصحة

للجميع من خلال سياسة الرعاية الصحية الأولية، ولكن الواقع يشير إلى أن الموارد الصحية والقوى العاملة كانت توجه للرعاية الثانوية والثلاثية التي تحظى بمعظمها مؤسسة حمد الطبية، وأن الموارد الخاصة بالمراكز الصحية (الرعاية الصحية الأولية) كانت قليلة جداً.

ثامناً: الإنجازات والتحديات للقطاع الصحي:

أ) الإنجازات: استطاع القطاع الصحي الرسمي تحقيق العديد من الإنجازات عبر مسيرته القصيرة نسبياً منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ٢٠٠٩، وساهمت هذه الإنجازات في تحسن الصحة العامة والحالة الصحية للسكان، والتي اتضحت من خلال المؤشرات الآتية:

- ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للمواطنين.
- انخفاض معدل وفيات الرضع على نحو كبير.
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- انخفاض معدل وفيات المواليد الجدد.
- انخفاض نسبة المواليد الذين يقل وزنهم عند الولادة عن ٢٥٠٠ غرام.
- تلاشي التفاوت تقريباً بين وفيات الأطفال الرضع وفقاً للجنس.
- صغر الفجوة بين معدل وفيات الذكور والإناث بالنسبة للأطفال دون الخامسة مقارنة بما كانت عليه الحال في العقد الماضي.
- تحسن الصحة الإنجابية للمرأة، والذي يتضح من خلال انخفاض معدل وفيات الأمهات.
- عدم وجود وفيات للأمهات ناتجة عن الإجهاض.
- ارتفاع نسبة الولادة التي تتم في المستشفى.
- انخفاض معدل الإنجاب في سن المراهقة.
- جميع حالات الحمل والولادة تتم تحت إشراف عاملات صحيات مدربات.



- خفض انتشار الأمراض المعدية.
- الإبقاء على معدلات انتشار مرض الايدز منخفضة.
- ارتفاع الإنفاق الصحي الحكومي بالنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي، وارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي.

ب) التحديات : يواجه القطاع الصحي العديد من التحديات التي تمس الصحة العامة أو الحالة الصحية للسكان، من أهمها ما يلي:

- تلبية احتياجات السكان من الخدمات الصحية في ظل استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني، لاسيما وأن النمو السكاني ناتج عن توافد العمالة الأجنبية، والذي بدوره يعكس أنماطاً متعددة من الأمراض والسلوكيات تتطلب من المؤسسات الصحية مواجهتها والتعامل معها.
- محدودية خدمات المختبرات في مجال الصحة العامة، فالدولة ليست لديها الجاهزية الكافية كي تستجيب للحالات الطارئة في مجال الصحة العامة لمواجهة بعض الأمراض الجديدة، مثل (SARS) عام ٢٠٠٣ أو (H1N1) عام ٢٠٠٩، حيث يتم إرسال عينات لفحصها في الخارج أو طلب الأمصال لمواجهة تلك الأوبئة.
- لا تزال الأمراض المعاصرة تشكل عبئاً على القطاع الصحي على الرغم من تنوع الخدمات العلاجية وتطويرها؛ فما زالت أمراض الجهاز الدوري والأورام وأمراض الكلى والسكر والضغط هي الأمراض المسببة للوفاة والأكثر شيوعاً، لاسيما لدى المواطنين.
- ارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن السلوكيات الخطرة، كالتدخين وحوادث الطرق وإيذاء النفس على نحو يتطلب التدخل بطرق ليست علاجية فقط، بل ببرامج توعية لفئات من الشباب الذين ينحدرون من ثقافات مختلفة.
- انتشار أمراض الكلى المزمنة لدى القطريين، وتوقع زيادة انتشارها في المستقبل، نظراً لانتشار أمراض ضغط الدم والسكر والسمنة فضلاً عن العوامل الوراثية.

- غياب سياسة متكاملة للصحة النفسية في ظل تزايد أمراض الاضطرابات النفسية، وضعف الخدمات النفسية وعدم تلبيتها لاحتياجات السكان من القطريين والمقيمين.
- ما تزال مؤشرات القوى العاملة الصحية بالنسبة للسكان أقل من الدول المتقدمة. وضعف نسبة مشاركة القوى العاملة الصحية القطرية بالنسبة للقوى العاملة الصحية غير القطرية.
- محدودية دور القطاع الصحي الخاص في تقديم الخدمات الصحية، على الرغم من النمو المتسارع الذي حققه في السنوات الأخيرة.

تاسعاً: السياسات المقترحة:

- وضع سياسة وطنية للصحة الإنجابية للسكان القطريين تراعى فيها جميع الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية للرجال والنساء بدءاً من خدمات المشورة قبل الزواج وخدمات الفحص الطوعي لبعض الأمراض، وصولاً إلى خدمات الحمل والولادة.
- وضع سياسة لتمويل القطاع الصحي، تكفل استمرارية التمويل للخدمات الصحية المقدمة للسكان وتستند على نظم فعالة.
- وضع سياسة شاملة ومتكاملة للقوى العاملة الصحية القطرية، تراعي احتياجات الدولة الحالية والمستقبلية من الموارد الصحية البشرية المؤهلة وفقاً لأعلى المعايير بالتعاون والتنسيق بين نظم التعليم والتدريب الطبي والصحي.
- بلورة سياسة خاصة بالصحة النفسية تقوم على دمج خدمات الرعاية الصحية النفسية ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية لتقليل الوصمة الاجتماعية الملازمة للمرض النفسي وتقليل تكلفة خدمات الصحة النفسية.
- وضع سياسة صحية للمسنين في ظل ارتفاع العمر المتوقع عند المواطنين تتضمن مجموعة من البرامج الوقائية والعلاجية الخاصة بأمراض المسنين لتقليل سنوات



العجز ونسبته بعد سن الستين والناشئة عن وجود بعض الأمراض الرئيسية، كضغط الدم والسكر والكولسترول. وأن تترافق هذه البرامج والسياسة الصحية مع بعض البرامج والسياسات الاجتماعية لدمج المسنين في الأنشطة المختلفة لتقليل الأمراض النفسية التي يعانون منها، كالاكتئاب والعزلة النفسية وما شابه ذلك.

- وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات الصحية تعمل على تفعيل الاتصال وإحداث التكامل المطلوب بين السياسات الصحية الموجهة للخدمات الصحية في القطاع الصحي الحكومي والقطاع الصحي الخاص، ولضمان التناغم بين السياسات الصحية المنبثقة عن الاستراتيجية الصحية الوطنية مع السياسات والخطط التشغيلية البعيدة المدى لمؤسسة حمد الطبية باعتبارها المقدم الرئيسي للخدمات الصحية.

- وضع سياسة خاصة بتنمية الموارد البشرية الصحية لضمان توفير قوة العمل الصحية الكافية ذات الكفاءة العالية، سواء أكانت قوة العمل الصحية من العمالة الوافدة أم من العمالة الوطنية.

- وضع سياسة لدمج مؤسسات المجتمع المدني في القضايا الخاصة بالقطاع الصحي، كمسائل التمويل والتوعية والتثقيف الصحي وإنشاء الجمعيات واللجان الفنية الخاصة ببعض المشكلات الصحية، كالتدخين وحوادث المرور والتغذية الصحية.

- وضع سياسة للنهوض بالصحة العامة تعتمد على دمج إجراءات الوقاية والمكافحة للأمراض الانتقالية (السارية) مع الأمراض غير الانتقالية (غير السارية)، كالأمراض القلبية والوعائية والسرطان والأمراض الأيضية في نظام صحي شامل يعتمد على الرعاية الأولية ذات المعايير العالمية في مجال الجودة. وهذا يتطلب إصلاح بنية الرعاية الصحية الأولية بما يستجيب للتغيرات العالمية في مجال الأمراض واستجابة للأمراض غير الانتقالية السائدة، وليكون جميع ما يقدم للمرضى طوال حياتهم الوقاية والعلاج واتخاذ التدابير العلاجية البعيدة المدى في كلا الجانبين (الأمراض السارية وغير السارية) لتقليل العبء المزدوج.

ج) دراسة توظيف القطريين وخصائص الباحثين عن العمل:



أنجزت اللجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع وزارة العمل في شهر ديسمبر ٢٠١٠ دراسة بعنوان ”توظيف القطريين وخصائص الباحثين عن العمل“، وهدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والتربوية والمهنية لمختلف الفئات الإدارية للذين سجلوا أنفسهم في برنامج توظيف القطريين حسب واقعهم، ولاسيما من تم توظيفهم ومن لا زالوا يبحثون عن العمل أو من تم إغلاق طلباتهم. وتقييم مرحلي لبرنامج توظيف القطريين بعد مرور أكثر من سنتين منذ بداية عمله، لضمان حسن أداء هذا البرنامج، وتحديد آليات عمله وطرق تعاطيه مع طلبات الباحثين عن العمل.

ويعد برنامج وزارة العمل الخاص بتوظيف القطريين، الذي بدأ العمل به في نهاية ٢٠٠٧، الأداة المؤسسية الأولى الخاصة بإدماج القطريين الباحثين عن العمل في سوق العمل. هذا البرنامج، الذي يسعى إلى الرفع من مستويات مشاركة القوة النشيطة الوطنية في قوة العمل الكلية، سجل إقبالا كبيرا عليه من المواطنين منذ تأسيسه، حيث سجلت وزارة العمل أكثر من ٢٣ ألف طلب توظيف للمواطنين من كلا الجنسين بين أكتوبر ٢٠٠٧ ومارس ٢٠١٠. وطلبات التوظيف هذه متعددة متنوعة وواردة من مختلف مكونات المجتمع، وهي تشمل قطريين وقطريات من مختلف الفئات العمرية ومن مختلف المستويات التعليمية والمهنية.

وقد نتج عن التنوع والتعدد في تركيبة المسجلين في برنامج توظيف القطريين تباين في مستويات إدماج الباحثين عن العمل. فقد تم توظيف حوالي ١٦٧٠٠ مسجل، أي ما يعادل ٧٥٪ من مجموع المسجلين، من بينهم ١٣٠٧٧ تم تعيينهم في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. يضاف إلى ذلك استقطاب كل من قطر للغاز لحوالي ٣٤٠٠ باحثاً عن العمل، أي ما يعادل ١٥٪ من مجموع الباحثين عن العمل، وجامعة قطر ٢٥٥ باحثاً



عن العمل، أي ما يعادل ١٪ من مجموع الباحثين عن العمل. ولهذا، فإن توظيف القطريين وإدماجهم في سوق العمل ورفع مستويات مشاركتهم في القوة النشيطة يمثل إحدى أوجه الشراكة بين مختلف مؤسسات الدولة. ولا زال حوالي ٢٠٢٨ شخصاً، أي ٩٪ من مجموع المسجلين في برنامج التوظيف، يبحثون عن العمل إلى يومنا هذا، يضاف إلى ذلك ٢٠٥١ ممن تم إغلاق طلباتهم بعد ان نفذت كل محاولات وزارة العمل في توظيفهم. وتقوم وزارة العمل بتقديم مساعدات مالية لحوالي ١١٦٦ باحثاً عن العمل من الذين تم توجيههم الى مراكز التدريب والتأهيل، في حين تم توجيه ٤٣٤ إلى البند المركزي.

واستخلصت الدراسة جملة من النتائج التي تسهم في تحديد إنجازات برنامج توظيف القطريين، من جهة، وتحديد خصائص القطريين الباحثين عن العمل ومجالات توظيفهم، من جهة أخرى، لعل من أبرزها ما يلي:

(١) يعد برنامج وزارة العمل الخاص بتوظيف المواطنين القطريين إحدى القنوات، إن لم يكن القناة الأساسية، في إدماج المواطنين في سوق العمل. هذا البرامج الذي لقي إقبالاً من قبل المواطنين الباحثين عن العمل تزامن مع تواجد طلب محلي متوازن وثابت من طرف المواطنين الناشطين اقتصادياً من كلا الجنسين والموجودين خارج قوة العمل للاندماج في سوق العمل والمساهمة في التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة، مما يؤكد على تجاوب المواطنين مع البرنامج وتغيير في سلوكيات المواطنين أثناء بحثهم عن العمل.

(٢) شهدت تركيبة الباحثين عن العمل تنوعاً في تركيبها العمرية والاجتماعية والتعليمية، فشملت فئات اجتماعية متنوعة. والفئات الشبابية الموسعة التي تفرع أبواب العمل لأول مرة سواء أكانت من خريجي المؤسسات التعليمية الثانوية أم الجامعية العليا والمتوسطة فإنها تمثل ثلثي مجموع الباحثين عن العمل.

(٣) لا يقتصر البحث عن العمل على الفئات الشبابية الموسعة، بل يتعداها ليشمل فئات عمرية أكبر من ذوي المؤهلات العلمية المحدودة من كلا الجنسين ممن فقدوا وظائفهم الأولى ويسعون إلى الاندماج في سوق العمل من جديد.

(٤) إن تركيبة الباحثين عن العمل تشمل رجالاً ونساءً ينتمون على الأقل إلى جيلين من

القطريين الذين نشأوا في ظروف تعليمية متباينة، ومن الذين استفادوا من مستويات مختلفة من توسع الخريطة التعليمية ومجهودات الدولة في التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته. لهذا، فإن تركيبة الباحثين عن العمل تجمع بين من لهم مستويات تأهيلية عليا ومتوسطة ومستويات تأهيلية متدنية، إلا أنها تتميز عموماً بقوة تواجد حاملي المؤهلات المتوسطة والعليا من خريجي التعليم الثانوي والتعليم الجامعي الأول، والذين يمثلون حوالي ٧٣٪ من مجموع الباحثين عن العمل، وحاملي الشهادات المتوسطة المتدنية الذين يمثلون ١٠٪ من مجموع الباحثين عن العمل، ليمثل بذلك ذوو المؤهلات المتوسطة (العليا والمتدنية) حوالي ٨٣٪ من مجموع الباحثين عن العمل.

(٥) يتميز الباحثون عن العمل بسيطرة التخصصات الأدبية، حيث أن ثلث الباحثين عن العمل بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، هم من حاملي الشهادات في إحدى المجالات التي تتعلق بالتخصصات الأدبية.

(٦) نجح برنامج إدماج القطريين في توظيف ٧٥٪ من مجموع الباحثين عن العمل منذ انطلاقتها، ليلعب بذلك دوراً أساسياً في إدماج الباحثين عن العمل.

(٧) لا يقتصر برنامج توظيف القطريين على الجانب التوظيفي للباحثين عن العمل فحسب، بل يتعداه ليشمل كذلك المساهمة في تأهيل المواطنين قبل إدماجهم في سوق العمل من خلال توسيع فرص التكوين لديهم.

(٨) إن إدماج القطريين في سوق العمل يخص، بالدرجة الأولى، الفئات الشبابة الموسعة (الأقل من ٣٠ سنة)، حيث أنهم يمثلون ٧١٪ من مجموع من تم تعيينهم من الجنسين.

(٩) لقد طغى على تركيبة المعينين بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ توجه القطريين والقطريات نحو مؤسسات القطاع الخاص، فهي تطلعننا على بعض التحولات في قطاعات توظيف القطريين، إذ لم يعد القطاع العام هو القطاع الموظف والجذاب للقطريين كما كان من قبل، حيث بدأت الفوارق بين القطاع العام والخاص تضيق وتقلص باستمرار.

(١٠) يتميز توظيف القطريين في القطاع الخاص عموماً بتواجدهم المطلق في مختلف



الوظائف الإدارية على تنوع مستوياتها. أما بالنسبة للقطريات، فإن قطاع التعليم يبقى هو القطاع المفضل، إضافة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية.

(١١) يتطلع سوق العمل إلى استقطاب حاملي الشهادات، لاسيما الشهادات الجامعية المتوسطة. لهذا، يسجل حملة الشهادات الجامعية أعلى معدلات التعيين مقارنة مع باقي المستويات الأخرى، إضافة إلى حملة الشهادات الجامعية العليا والماجستير والدكتوراه. وبالإضافة إلى حملة الشهادات الجامعية، فقد عرف حملة الدبلوم المتوسط والمرحلة الثانوية معدلات إدماج مرتفعة.

(١٢) يتم إدماج الباحثين عن العمل في فترات وجيزة، حيث يقدر متوسط الفترة التي ينتظرها معظم الباحثين عن العمل حوالي ٥ أشهر، وهذه الفترة القصيرة تدل على سرعة التعامل مع ملفات الباحثين عن العمل، وعلى قوة استيعاب سوق العمل القطرية للباحثين عن العمل.

(١٣) لم يتم توظيف حوالي ٩٪ من إجمالي طلبات التوظيف المسجلة بين أكتوبر ٢٠٠٧ ومارس ٢٠١٠ من الشباب ذوي المستويات التأهيلية المتوسطة من خريجي الثانوية وحملة الشهادات الجامعية الأولى الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل.

(١٤) تتأثر عملية التوظيف بجملة من الأمور التي تقلل من إمكانيات توظيف الباحثين عن العمل، الأمر الذي تضطر بموجبه وزارة العمل إلى إغلاق طلبات بعض الباحثين عن العمل، والذين يمثلون حوالي ٩٪ من مجموع المسجلين في برنامج توظيف القطريين. ويخص إغلاق طلبات التوظيف ملفات جملة من الباحثين، لاسيما النساء اللواتي لم يحصلن على الوظيفة المناسبة.

وبعد دراسة وتحليل خصائص المسجلين في برنامج توظيف القطريين، ومن تم توظيفهم ومن لا زالوا يبحثون عن العمل ومن تم إغلاق طلباتهم، تم تقديم بعض التوصيات التي تبدو ضرورية لزيادة فعالية برنامج توظيف القطريين، وذلك على النحو التالي:

(١) إن الباحثين عن العمل في مختلف المجتمعات والاقتصاديات لا يمثلون فئة سكانية منسجمة اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً، بل أشخاصاً ينحدرون من فئات سكانية

متعددة ومتباينة من جميع النواحي. وهذا ما يتطلب إقامة آليات إدماج خاصة تأخذ بخصوصيات كل فئة وتركيباتها. لهذا، فإن الدراسة توصي بإقامة برنامج إدماج شامل ومتكامل لجميع المواطنين الباحثين عن العمل يتم تصميمه على أساس احتوائه لبرامج فرعية، ويركز كل برنامج منها على سبل تأهيل ودمج كل شريحة اجتماعية على حدة بحيث يكون هنالك برنامج لتشغيل الشباب، وبرنامج لتشغيل وإعادة دمج وتأهيل الباحثين عن العمل الذين تجاوزوا مرحلة الشباب، وبرنامج لتشغيل النساء، وبرنامج لتشغيل الباحثين عن أول عمل.

فمثل هذه البرامج ستسمح بتحديد الفئة التي ينتمي إليها الباحثون عن العمل وتحديد طبيعة الوظائف التي تتناسب مع خصائص كل واحد منها، وهو ما يسهل التعامل مع طلبات الباحثين عن العمل ومتابعتها.

(٢) إن التركيبة العمرية والتعليمية للمسجلين في برنامج توظيف المواطنين تشير إلى محدودية مستويات التأهيل العلمي عند الباحثين عن العمل، فإدماج هؤلاء في سوق العمل مباشرة، وإن كان هو المبتغى، قد لا يكون هو أفضل الحلول قبل إيجاد ظروف توظيف إيجابية ودائمة. لذلك، ينبغي توجيه الشباب من حملة الشهادات المتوسطة نحو التدريب والتعليم الجامعي لرفع مؤهلاتهم العلمية وتنوع مكتسباتهم حتى يتمكنوا من الاندماج في أحسن الظروف مع احتياجات سوق العمل المتعددة.

(٣) إن الدخول في سوق العمل بالنسبة للذين يتم تعيينهم ينبغي تعزيزه ببرامج تأهيلية على شكل دورات تدريبية، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين يحصلون على أول وظيفة لهم لكي يتدربوا على الوظيفة الجديدة وعلى مختلف مكونات بيئة العمل، لتحسين كفاءاتهم وضمان استقرارهم واستمرارهم في وظائفهم.

(٤) إن عملية إدماج المواطنين في سوق العمل بينت إقبال المواطنين على بعض الوظائف والأنشطة، وهذا قد يؤدي إلى تشبع هذه الوظائف بعد فترات معينة، لذلك ينبغي رصد تحولات سوق العمل واحتياجاتها المتجددة لتوافقها مع خصائص الباحثين عن العمل. لهذا، نوصي بتوجيه الباحثين عن العمل بصفة مدروسة نحو وظائف جديدة وعلى نحو متجدد.



٥) إن التقييم المستمر لبرنامج توظيف المواطنين له أهمية كبيرة ويتطلب تحليلاً دورياً مختلف مكوناته، للوقوف على تحولات سوق العمل، ودراسة اتجاهات الباحثين عن العمل وطبيعة الطلب على الوظائف للتوفيق بين رغباتهم وحاجيات سوق العمل. ويتطلب التقييم المستمر لبرنامج توظيف القطريين التحكم في جمع البيانات الخاصة بالمسجلين، ولاسيما تلك المتعلقة بالمؤهل العلمي والخبرات العملية السابقة.

٢) مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر:

أنجزت اللجنة في يناير ٢٠١٠، بالتعاون مع جهاز الإحصاء، ”مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر“. وهو الإصدار الثاني من نوعه في سلسلة مؤشرات التنمية المستدامة، والذي يشمل على أهم المؤشرات التي تعكس الواقع التنموي في الدولة. وهدف التقرير إلى تقديم صورة بانورامية شاملة لما تم تحقيقه من أهداف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وإلى توفير قاعدة بيانات موثوقة ودقيقة يمكن أن تفيد صناع القرار في بناء الاستراتيجيات والسياسات التنموية على أسس سليمة.



واشتمل التقرير على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويتضمن هذا الفصل (١٦) مؤشراً من المؤشرات السكانية والاجتماعية، كمعدل البطالة، والعمر المتوقع عند الولادة، والنسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.. الخ.

فبالنسبة لمؤشر معدل البطالة، يشير التقرير إلى تراجع هذا المؤشر من (٣,٩٪) عام ٢٠٠١ إلى (٠,٣٪) عام ٢٠٠٨. والسبب الرئيس للتراجع الكبير في معدل البطالة إنما يعود إلى ما تشهده الدولة من نهضة شاملة في مجال الغاز والنفط والبناء وال عمران، مما

ساهم في توليد فرص عمل جديدة ومكّن سوق العمل القطري من استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في قوة العمل، ولاسيما العمالة الوافدة.

أما بخصوص مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، فقد ارتفع من (٧٤,٥) سنة عام ٢٠٠١ إلى (٧٨) سنة عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها (٥,٥) سنة في العام الواحد. وبذلك، تقترب قطر في مؤشر العمر المتوقع من الدول المتقدمة (٨٠,١) عاماً في حين أنه لم يتجاوز (٦٦,٩) عاماً في الدول المتوسطة النمو. ونظراً لتزايد اهتمام الدولة بالوضع الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع، يتوقع، بحسب سيناريوهات الإسقاطات السكانية المختلفة، أن يصل العمر المتوقع في قطر إلى (٨١,٥) سنة عام ٢٠٣٠.

ومن المؤشرات السكانية والاجتماعية الأخرى التي أظهرها التقرير مؤشر النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة الذي شهد ثباتاً منذ عام ٢٠٠١ وحتى اليوم، حيث وصلت النسبة إلى (١٠٠٪). وبذلك تكون الدولة قد حققت، وفي وقت مبكر، الهدف الثاني من الغاية الإنمائية السابعة للألفية (كفالة الاستدامة البيئية)، متصدرة دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة التي وصلت النسبة فيها إلى (٩٨٪)، في حين أن الدول النامية لم تتجاوز النسبة فيها حدود (٧٩٪).

الفصل الثاني: ويتكون من (١٩) مؤشراً اقتصادياً، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستخدام... الخ.

فبالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يشير التقرير إلى ارتفاعه من نحو (٢٥,٢) ألف دولار عام ٢٠٠١ إلى (٧٠,٦) ألف دولار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره (١٣,٧٪) بالأسعار الجارية.

بناءً عليه، تصنف دولة قطر في تقارير المنظمات والهيئات الدولية ضمن الدول المرتفعة الدخل، حيث يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨ نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (٣٢,٦) ألف دولار. ومن المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال السنوات القادمة نتيجة للنمو الاقتصادي المرتفع الذي تشهده الدولة.



أما بخصوص مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)، حيث ارتفع من (٢٣,٢٪) عام ٢٠٠١ إلى (٣٦,٢٪) عام ٢٠٠٧. ويعزى ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، وفي بعض القطاعات الحيوية كقطاع النفط والغاز، والتي تتجاوز نظيرتها في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، وعلى صعيد العالم والبالغة (٢١,١٪) و(٢٨,٨٪) و(٢٣,٣٪) على التوالي.

ومن المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي أظهرها التقرير مؤشر معدل الاستخدام الذي ارتفع من (٩٦,١٪) عام ٢٠٠١ إلى حوالي (٩٩,٧٪) عام ٢٠٠٨. وبذلك، فإن سوق العمل القطري يقترب من التشغيل الكامل، وتفوق معدلات الاستخدام الإجمالية فيه نظيرتها في الدول النامية والمتقدمة والبالغة (٤٦,١٪) و(٤٩,١٪) على التوالي.

الفصل الثالث: ويحتوي على (٨) مؤشرات بيئية، كتركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية، واستخدام الأسمدة الزراعية، والصيد السنوي للأسماك... الخ.

فبالنسبة لمؤشر تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية، ارتفع بشكل عام بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وكان الارتفاع الأكبر في كميات الجسيمات الدقيقة من (١٢٨,٧٨) مايكرو غرام/م^٣ من الهواء (ug/m³) إلى (٢٠١,٩) ug/m³، أي بنمو قدره (٥٦,٧٨٪)، بينما ارتفعت كميات أكاسيد الكبريت قليلاً من (٤٥,١٣) ug/m³ إلى (٥٣) ug/m³ أي بنمو قدره (١٦,٠٧٪)، في حين تراجعت كميات أكاسيد النيتروجين من (٨,٩٢) ug/m³ إلى (٦,٦) ug/m³ أي بتراجع سنوي قدره (٢٦,٠١٪). والسبب الأساس وراء ارتفاع كميات ملوثات الهواء في مدينة الدوحة تحديداً إنما يعود إلى النمو الكبير في سكان الدولة، وتمرکز السواد الأعظم منهم في العاصمة، وما رافق ذلك من زيادة حركة وسائل النقل والتمدد العمراني والشروع في تطوير البنية التحتية.

أما بخصوص مؤشر استخدام الأسمدة الزراعية، فقد شهد تذبذباً واضحاً، إذ بعد أن كان لا يتعدى (٥,٩) كجم/هكتار عام ٢٠٠١، ارتفع بشكل كبير ليبلغ (١٧,٩) عام ٢٠٠٧، ليعاود التراجع بعدها ليستقر عند (١٥,٩) عام ٢٠٠٨، أي بنمو سنوي قدره (٢٤,٢١٪). ويقل معدل استخدام الأسمدة كثيراً عن المعدل العالمي (٩١) كجم/هكتار وعن المعدل في

الدول العربية (٤٩) كجم/هكتار، وذلك بسبب أن ليس جميع المزروعات ذات إنتاج تجاري وبحاجة إلى تسميد بشكل مستمر.

ومن المؤشرات البيئية الأخرى التي أظهرها التقرير مؤشر الصيد السنوي للأسماك الذي ارتفع من (٨٨٦٣,٥) طن عام ٢٠٠١، إلى (١٦٩٤٥,٦) طن عام ٢٠٠٦، أي بنمو سنوي قدره (٢٤,١٨٪). ويعزى هذا الارتفاع في استهلاك الأسماك إلى الزيادة السكانية في السنوات القليلة الماضية، حيث أن الأسماك لا تعد الغذاء الرئيس للمواطنين فحسب، بل أيضاً للسواد الأعظم من العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية.

(٣) الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر ٢٠١٠:



أصدرت اللجنة في شهر أغسطس ٢٠١٠، بالتعاون مع جهاز الإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الثالث حول التقدم الذي أحرزته الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والآفاق المستقبلية لتلك الأهداف.

وتناول التقرير بالتفصيل الأهداف الثمانية للألفية وما تم تحقيقه منها على النحو التالي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع، ويتضمن ثلاث غايات، هي:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب.

- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.



وقد أوضح التقرير أن المستوى المعيشي العالي لسكان دولة قطر يلغي احتمال وجود من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، كما يلغي احتمال وجود من يعانون من الجوع. وقدم بيانات تفصيلية عن توزيع العمالة في الدولة، مبيناً أن نسبة النشطين اقتصادياً قد ارتفعت من ٦٠٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٤ إلى ٧٦٪ منهم عام ٢٠٠٩، كما ارتفعت نسبة النساء النشطات اقتصادياً خلال الفترة المذكورة من ٢٧٪ إلى ٣٥٪ من مجموع الإناث في الدولة.

الهدف الثاني: تحقيق تعليم أساسي شامل وغايته الرئيسية تتلخص في

• كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أم الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥، والتي يمكن قياسها بواسطة مؤشرين هما: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. ففيما يتعلق بالمؤشر الأول يبين التقرير أن دولة قطر قد اقتربت من تحقيق تلك الغاية، حيث سجل صافي القيد في مرحلة التعليم الابتدائي خلال السنوات الأخيرة نسباً تراوحت بين ٨٨٪ و ٩٢٪ للذكور وبين ٩٥٪ و ٩٣٪ للإناث. أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين الفئات الشابة (١٥-٢٤ عاماً)، فقد تراوح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بين ٩٥٪ و ٩٩٪ للإناث، وبين ٩٨٪ و ٩٩٪ للذكور، مما يشير إلى تحقيق شبه تام للغاية المذكورة.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغايته الأساسية، هي:

• إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ويقاس تحقيق هذا الهدف بعدد من المؤشرات، مثل: نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والمشاركة الاقتصادية للنساء، وحصّة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. فيما يتعلق بالمؤشر الأول تبين أن نسبة البنات تتساوى تقريباً مع نسبة الذكور في مراحل التعليم قبل الجامعي، أما في التعليم

الجامعي فإن نسبة الإناث تصبح أعلى بكثير من نسبة الذكور. وتجدر الإشارة إلى أن التراجع النسبي للإناث المسجلات في التعليم العالي بدءاً من عام ٢٠٠٥ نجم عن افتتاح جامعات المدينة التعليمية التي تستوعب نسبة أكبر من الذكور. أما عن المشاركة الاقتصادية للنساء فقد تبين أن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية قد ارتفع من ٣٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٣٦٪ عام ٢٠٠٩، وأن اتجاه المرأة القطرية نحو المشاركة في النشاط الاقتصادي يتزايد عاماً بعد عام. كما شرح التقرير أسباب انخفاض حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، والذي يعود أساساً لتزايد أعداد العمالة الوافدة التي تتألف في معظمها من الذكور. وعرض التقرير لأعداد المقترعين من الجنسين في الدورات الثلاث لانتخابات المجلس البلدي، مبيناً فوز إحدى النساء في عضويته، ومؤكداً اتجاه المجتمع القطري نحو مزيد من الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، لاسيما مع بدء التحضير لانتخابات مجلس الشورى القادم، حيث أعطى الدستور القطري للمرأة حقوق الرجل نفسها سواء بالترشح لعضوية هذا المجلس أم بانتخاب أعضائه.

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال وغايته الرئيسية، هي:

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وقد أوضح التقرير أن المعدل المذكور قد انخفض من أكثر من ١٦٪ عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٩٪ عام ٢٠٠٩، كما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٨,٥ لكل ١٠٠٠٠ مولود حي إلى ٤,٨ خلال الفترة نفسها. ووصلت نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة ١٠٠٪ عام ٢٠٠٩. وهذا يشير إلى أن دولة قطر باتت قريبة جداً من معدلات الدول المتقدمة اقتصادياً فيما يتعلق بهذه المؤشرات.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات ويتضمن غايتين، هما:

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.



ففيما يتعلق بالغاية الأولى، بيّن التقرير أن معدل وفيات الأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها هو من أقل المعدلات في العالم، حيث لم يتجاوز خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٦ حالة لكل مئة ألف مولود حي، بل إنه بلغ صفراً في بعض السنوات. وكان ذلك نتيجة لحصول جميع الولادات بإشراف أخصائيين صحيين مهرة خلال السنوات الأخيرة. أما عن إتاحة خدمات الصحة الإنجابية، فقد أوضح التقرير خصوصية المجتمع القطري الذي لا يسعى مواطنوه للحد من معدلات المواليد، بل إلى المباشرة بين الحمل حفاظاً على صحة الأم والطفل. ومع ذلك، فقد سجل معدل الخصوبة الكلية لدى المرأة القطرية انخفاضاً من ٥,٧ طفل عام ١٩٩٠ إلى ٣,٨ طفل عام ٢٠٠٩، وذلك كنتيجة طبيعية لارتفاع المستوى التعليمي للإناث القطريات وتزايد معدلات مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. وفي سياق متصل، بلغ معدل الولادات بين القطريات في الفئة العمرية (١٥-١٩) ٤٣ في الألف عام ١٩٨٦، ثم انخفض إلى ٢١ عام ١٩٩٧، وواصل الانخفاض ليصل إلى ١٣ عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٢ عام ٢٠٠٩. ولعل هذا الانخفاض الكبير يعود بصورة أساسية إلى زيادة نسبة الملتحقات بالتعليم، لاسيما التعليم العالي للقطريات في هذه الفئة العمرية، وارتفاع نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض. ويتضمن ثلاث غايات، هي:

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ.
 - تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه.
 - وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.
- وقد أوضح التقرير ضالة عدد الإصابات بفيروس ومرض الإيدز، نظراً للطبيعة المحافظة للمجتمع القطري الإسلامي من جهة، وللإجراءات الصحية الصارمة المتخذة

بشأن الفحص الصحي الشامل للوافدين إلى الدولة من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن علاج هذا المرض متاح لجميع من يحتاجه. أما معدلات الإصابة بمرض الملاريا والتدرن الرئوي وغيرها، فهي ضئيلة أيضاً ولا تشكل حتى واحداً من الأسباب العشرين الأولى للوفاة في دولة قطر.

الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية ويتضمن أربع غايات، هي:

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.
- الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

وقد عرض التقرير عدداً من المؤشرات التي تبين تقدم الدولة في تحقيق الغايات المذكورة، حيث أدمجت مبادئ التنمية المستدامة بالفعل في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وفي السياسة السكانية لدولة قطر وغيرها من السياسات والبرامج. وتم توسيع رقعة المناطق البرية والبحرية المحمية في الدولة، مما أدى إلى تضاعف نسبة الأراضي المحمية من ١١٪ من مجموع مساحة أراضي الدولة عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٢٩٪ عام ٢٠٠٩، وهي نسبة تفوق بكثير المعيار العالمي الذي يحدد مساحة المحميات بنسبة ١٠٪ من مجموع أراضي الدولة. كما تقوم دولة قطر بحصر مختلف سلالات الحيوانات المهددة بالانقراض، وتحرص على المحافظة على تلك السلالات من خلال تكثيف البحث عنها من أجل حمايتها. وبين التقرير أن جميع سكان دولة قطر يمكنهم اليوم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحية، مما يعني تحقيق هذه الغاية قبل موعدها المحدد. وتعليقاً على الغاية الرابعة من هذا الهدف أكد التقرير أن المجتمع القطري لا يعرف أي تواجد لأحياء فقيرة أو لتجمعات سكانية قصديرية ومناطق صفيحية.



الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يبين التقرير أن دولة قطر قد صادقت منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا التنمية والتعاون الدولي، حرصاً منها على المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بشتى أنواعه من جهة، وإسهاماً منها في تطوير القدرات التنموية للدول الفقيرة من جهة أخرى. وقد قدمت دولة قطر عدة مبادرات بهذا الشأن، مثل إنشاء "صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية"، الذي أقر في قمة الجنوب الثانية لمجموعة (٧٧) والصين التي عقدت في الدوحة في يونيو ٢٠٠٥. هذه المبادرة، التي تفتح الأبواب لإرساء آلية جديدة لتمويل تنمية دول الجنوب، تعبر عن إيمان دولة قطر بدور التعاون الدولي في تنمية دول الجنوب ومن أجل التقليل من الفجوات التنموية بين دوله ودول الشمال. وقد شكلت المساعدات والمعونات الإنمائية الثنائية التي تقدمها دولة قطر عنصراً رئيساً في سياسة الدولة الخارجية وفي مجال التعاون الدولي، حيث يقدر إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بأكثر من ٢ مليار دولار، مما يشكل ما نسبته (٤٩,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة كمتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ويضاف إلى المساعدات الحكومية المساعدات التي تقدمها المنظمات القطرية غير الحكومية الناشطة في العمل الإنساني، والتي تغطي احتياجات الدول الفقيرة في مشاريعها التنموية والتربوية والإنسانية، ولإقامة بعض المشروعات الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية. وتقدم المساعدات الحكومية الثنائية من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. أما المساعدات غير الحكومية والهبات، فإن الجمعيات والمنظمات الخيرية تقدمها، كمؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، وجمعية قطر الخيرية، والهلال الأحمر القطري، ومؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية، ومؤسسة الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الخيرية، ومنظمة الدعوة الإسلامية - فرع قطر، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى. ولقد اتسعت خريطة الدول المستفيدة من المساعدات القطرية لتشمل مناطق مختلفة من العالم، ولاسيما المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات، بغض النظر عن اختلاف أوضاعها السياسية ومعتقداتها وانتماءاتها.

وقطعت دولة قطر في السنوات الأخيرة شوطاً كبيراً في إتاحة وسائل التكنولوجيا الجديدة وتعميمها، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. جاء ذلك من خلال توسيع شبكة الخدمات في مجال الاتصالات، بما في ذلك الهاتف الثابت والجوال والإنترنت.

٤) تقرير التركيبة السكانية في دولة قطر:

أنجزت اللجنة في أبريل ٢٠١٠ تقريراً بعنوان «التركيبة السكانية في دولة قطر». وهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على تطور سكان قطر منذ بداية القرن العشرين مروراً بمنتصفه ونهاياته وصولاً إلى أواخر العقد الأول من الألفية، وتشخيص طبيعتها ورصد أهم خصائصها، والكشف عن العوامل الكامنة وراء الخلل الحاصل للتركيبة السكانية، ورصد الآثار الناجمة عن ذلك الخلل، والبحث في الآليات الممكنة لمعالجته.

٥) المشاركة في تطوير «خطة دولة قطر لتحالف الحضارات»:

شاركت اللجنة في تطوير «خطة دولة قطر لتحالف الحضارات»، والتي أنجزت في أبريل ٢٠١٠، وعرضت الخطة في المنتدى الثالث لتحالف الحضارات الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل خلال الفترة ٢٨-٢٩ مايو ٢٠١٠.





(٦) قاعدة البيانات السكانية :

قامت اللجنة الدائمة للسكان مع بداية عام ٢٠٠٩ بصياغة إطار عام لقاعدة بيانات تفاعلية وتطويره بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجهاز الإحصاء ضمن مشروع قطر لتبادل المعلومات «قلم». ولقد هدفت بذلك إلى توفير البيانات الخام لصانعي السياسات من جهة، وتأمين المؤشرات المتحركة والمحدثة لصانعي القرار من جهة أخرى، بالإضافة إلى توفير متطلبات المؤشرات الرقمية والجداول الإحصائية المناسبة والمطلوبة للباحثين والمهتمين بشؤون السكان.

الصفحة الرئيسية | فئات المعلومات | النشرات | تعرف على قلم | الإحصائيات | عن النظام | تسجيل الدخول | [English](#)

قطر لتبادل المعلومات
QATAR INFORMATION EXCHANGE

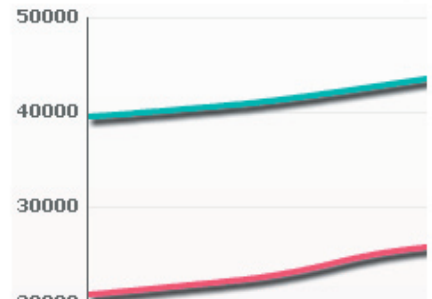
بحث

السكان الصحة الاقتصاد التعليم

يعزز مشروع قطر لتبادل المعلومات المجتمع القائم على المعرفة في قطر من خلال استضافة مجموعة من المعلومات التفاعلية وسهلة الاستخدام، ودعم مصادر مختلفة، وبالتالي تمكن صانعي القرار والجمهور ليكونوا أوسع إطلاعاً، وهو مشروع وطني يتحقق من خلال المساهمة الفعالة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، والمجلس الأعلى للصحة والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للأسرة ...
أفرا المرشد

تحت المجهر

- التقديرات السكانية خلال الفترة ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٩
- الأسر حسب البلدية والاتصال بالإنترنت
- السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة
- بؤة العمل والجنسية والجنس
- المواليد الأحياء المسجلين حسب ترتيب المولود والجنسية
- الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي
- معدل الالتحاق الإجمالي ومؤشر التكافؤ بين الجنسين
- عدد أفراد الأسرة



وعلى الرغم من الفوائد الجمة التي توفرها المطبوعات الإحصائية التقليدية، إلا أن قاعدة البيانات المنفذة وضعت في إطار هرمي نظامي ذي دينامية متطورة ومرنة، تسمح بدمج البيانات السكانية مع البيانات الاقتصادية ذات العلاقة والبيانات الاجتماعية الموازية والبحث في مرجعيات دراسية سابقة من ناحية، والتواصل مع المؤسسات الإقليمية والدولية من ناحية ثانية. والقاعدة الموضوعية تمكّن المستخدم من الاطلاع على البيانات المنسقة مسبقاً، كما تمكّنه من صياغة التنسيق الذي يحتاجه بكيفية ديناميكية ومنمّجة.

وقاعدة البيانات التي تتوفر حالياً ضمن نظام حاسوبي معروف باسم «نظام قطر لتبادل المعلومات (قلم - QALM)» على العنوان الإلكتروني www.qix.gov.qa حيث تستخدم مصادر بيانية متعددة مدمجة زمنياً ومنهجياً بناءً على أسس معيارية واحدة تسمح بوضع المقارنات المتوازية وصياغة المعلومات التفاعلية في سلاسل زمنية ممتدة من عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠١٠. وقد وضعت للعمليات المستقبلية آليات متحركة، تنظم كافة خطوات التحديث وتدعم شؤون التجدد المتواصل. وقد قام فريق من الخبراء والمتمرسين والاستشاريين بالتأكد من سلامة البيانات، وخلوها من الانحرافات المعيارية، ومقابلتها بعينات إحصائية، وبتوفير الإجابات الممكنة لتساؤلات المستخدمين التي تساعد على صياغة الاستنتاج.

ويمكن لمستخدم قاعدة البيانات هذه تنظيم الجدولة التي يحتاجها، وعرضها، وإجراء العمليات الحسابية عليها وطباعتها طبقاً للخط والمكان الموافق عليه، دون الحاجة لاستخدام برامج تثقيفية محوسبة أخرى. ولقاعدة البيانات هذه ميزة فريدة، إذ تسمح ببناء المقارنات الخاصة بين البيانات المحلية المتعددة المصادر، كما ذكر، والبيانات الدولية التي توفر النمطيات المشابهة. كذلك، تمتاز هذه القاعدة بسهولة التعامل مع البيانات، وإمكانية التصحيح الفوري للنفقات التي يمكن السيطرة عليها من خلال الحسابات الإحصائية وبواسطة المعاملات ذات العلاقة.



رابعاً :

تنظيم ورش العمل والمؤتمرات



١) ورشة عمل أكتوبر + ٥ : متابعة تنفيذ السياسة السكانية (المرحلة الأولى):

نظمت اللجنة في الخامس من أبريل ٢٠١٠ ورشة عمل بعنوان "أكتوبر + ٥". وقد شارك في الورشة، إضافة إلى أعضاء اللجنة الدائمة للسكان وفرق عمل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، ممثلون عن الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص. كما شارك فيها ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان- المكتب الإقليمي للدول العربية بالقاهرة. وهدفت إلى تحديد العلاقة بين السياسة السكانية والاستراتيجية الوطنية وباقي الاستراتيجيات القطاعية، ومناقشة ما تم إنجازه في المرحلة الأولى لتنفيذ السياسة السكانية، والتعرف على أهم المعوقات والصعوبات واقتراح أنجع السبل للتغلب عليها، وتحديد الأولويات وطريقة العمل في المرحلة المقبلة (أبريل-أكتوبر ٢٠١٠).



وفي ختام الورشة تم تحديد مهام المرحلة القادمة في عدد من النقاط أهمها:

- مناقشة نتائج المرحلة الأولى من تنفيذ السياسة السكانية مع خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان.



- وضع آلية متابعة تنفيذ السياسة السكانية.
- عقد جلسة حوارية مع رؤساء المجموعات لمناقشة أسلوب عمل المرحلة القادمة.
- إجراء تقييم شامل لنقاط ارتكاز السياسة السكانية.
- بحث دمج بعض المجموعات ذات الاختصاص المتشابه.



(٢) اليوم القطري للسكان ٢٠١٠:

احتفلت اللجنة باليوم القطري للسكان يومي ١٩-٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، حيث نظمت ملتقى



شارك فيه أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية لبرنامج العمل (نقاط الارتكاز)، وممثلون عن الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية. كما شارك في أعمال الملتقى أحد خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد حددت أهداف الملتقى بـ:

- استعراض ماتم إنجازه خلال السنة الأولى من تطبيق السياسة السكانية.

- مناقشة قضية التركيبة السكانية واقتراح أنجع السبل للحد من تأثيراتها.
- تحديد الأولويات وطريقة العمل في المرحلة المقبلة.

وقد خلص المشاركون في الملتقى إلى أن أولويات المرحلة الثانية من متابعة تنفيذ



السياسة السكانية ستركز على بلورة آليات عمل جديدة بهدف تحقيق التوازن في النمو السكاني وتصحيح اختلالات التركيبة السكانية. وهذا ما ستواصل العمل عليه مجموعات عمل السكان والقوى العاملة (النمو

السكاني، التركيبة السكانية، النمو الحضري، الإسكان، القوى العاملة). أما فرق العمل الأخرى (في محاور التعليم والتدريب والصحة والبيئة وقضايا التمكين) فسيكون عملها داعماً للمجموعة الأولى، بحيث تركز على تحديد الإجراءات والآليات التي ستنفذها المؤسسات المعنية، بما يخدم الغاية المحددة للتركيبة السكانية من خلال اختصاص كل محور. وسوف يتم التنسيق بين رؤساء الفرق والمكتب الفني للجنة الدائمة لسكان لضمان التكامل وعدم التداخل بين مهام الفرق المختلفة.





خامساً

التعاون الإقليمي والعربي والدولي



(١) التعاون الإقليمي:

تساهم اللجنة الدائمة للسكان بفاعلية في دعم العمل الخليجي المشترك من خلال لجنة السياسات السكانية المكونة من جميع دول المجلس وتحت إشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون. وقد شاركت اللجنة خلال عام ٢٠١٠ في اثنين من اجتماعات لجنة السياسات السكانية المذكورة، وخصص الاجتماعان لمناقشة المحاور الاستراتيجية السكانية الخليجية المقدمة من الدول الأعضاء، واقتراح الإجراءات المناسبة لتنفيذ أهدافها. وبتكليف من لجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد غايات ومسارات وآليات تنفيذ محور البيئة ضمن الاستراتيجية السكانية الخليجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى وضع سياسات سكانية موحدة لدول المجلس، وتنسيق الجهود في المجال السكاني، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين دول المجلس. كما واصلت اللجنة مد الأمانة العامة لمجلس التعاون بالمعلومات المتعلقة بالسكان، ومن أهمها استبانة الواقع السكاني لدولة قطر التي اشتملت على معلومات متكاملة عن سكان الدولة.

كما شاركت اللجنة في شهر مارس ٢٠١٠ في الاجتماع التخطيطي لشركاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في سلطنة عمان، وهدف الاجتماع إلى التعريف بنشاطات واختصاصات المكتب شبه الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدول الخليج العربية الذي أنشئ لتعزيز عرى التعاون التقني والمشورة الفنية والبرامجية، ورفع قدرات دول الخليج العربية في معالجة قضاياها السكانية.

(٢) التعاون العربي:

تساهم اللجنة الدائمة للسكان في تعزيز العمل السكاني العربي المشترك من خلال اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً. وخلال عام ٢٠١٠ شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الثاني عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية، الذي نظمته إدارة السياسات السكانية والهجرة في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة



٢٨ نوفمبر - ١ ديسمبر. وقد خصص الاجتماع لمناقشة آليات تنفيذ توصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي نظّمته اللجنة الدائمة للسكان في مايو ٢٠٠٩.



(٣) التعاون الدولي:

شاركت اللجنة في الاجتماع السنوي الأول لعام ٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة ١١-٢٢ يناير ٢٠١٠. وقد انتخبت دولة قطر في ٢٢ مايو ٢٠٠٩ لعضوية المجلس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات من عام ٢٠١٠-٢٠١٢، ويضم المجلس التنفيذي ٣٦ عضواً، ويتبع لسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ويعدّ المجلس التنفيذي مسؤولاً عن توفير الدعم الحكومي والدولي، والإشراف على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما ينسجم مع التوجهات العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسؤوليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويقوم المجلس بتقديم تقارير سنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتضمن توصيات لتحسين التنسيق على المستوى الميداني.

كما واصلت اللجنة تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذاً لخطة العمل التي وقعت في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، على هامش مؤتمر إشارات السياسة السكانية لدولة قطر. وتهدف خطة العمل إلى التعاون بين الطرفين في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على المستويين الكلي والقطاعي، وتعديل خطط القطاعات والوزارات المعنية بالسكان بتضمينها

غايات وأهداف السياسة السكانية، وإقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني، وتعزيز أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال السياسة السكانية. كما تهدف إلى متابعة إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات حديثة وموثوق بها ويمكن مقارنتها دولياً، والمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والكادر الوطني في دولة قطر عن طريق نقل المعرفة من خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان وفريق الدعم الفني، والتعليم عن بعد المدعوم بإمكانات عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل والمنح الدراسية واستضافة الباحثين في مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان.





سادساً التوعية والإعلام



١) تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية:

واصلت اللجنة تحديث موقعها الإلكتروني المطور على الشبكة العنكبوتية (www.ppc.gov.qa) ويهدف موقع اللجنة إلى نشر المعلومات والدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا السكانية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدولة بحيث يستفيد منها المتصفحون للموقع.

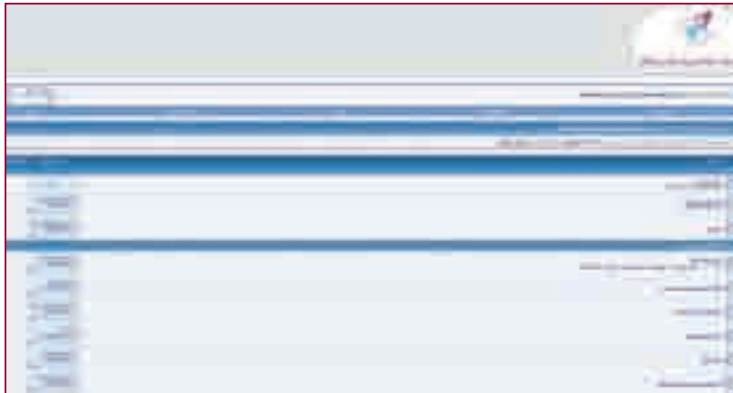
ويشمل الموقع المواضيع الأساسية للجنة الدائمة للسكان: تعريف باللجنة ورسالتها



ورؤيتها وأهدافها وإنجازاتها، وتعريف بالمكتب الفني، ونبذة عن السياسات السكانية، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية. كما يشتمل الموقع على إصدارات اللجنة الدائمة للسكان التي تناولت محاور السياسة السكانية في دولة قطر، وسلسلة دراسات سكانية، ونشرة سكان، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المتجددة التي تتعلق بنشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني.

٢) منتدى اللجنة:

تم تدشين منتدى اللجنة الدائمة للسكان في ١٧ فبراير ٢٠١٠، الهادف إلى تعزيز



التنسيق والتواصل بين اللجنة ونقاط الارتكاز من جهة، وبين اللجنة والمجتمع من جهة أخرى، حرصاً من اللجنة الدائمة للسكان على تسهيل عملية



التواصل مع المعنيين بالقضايا السكانية في المجتمع القطري، واقتناعاً منها بأهمية التبادل الحر للأراء للوصول إلى رؤية مشتركة لقضايا السكان وأساليب معالجتها.

٣) نشرة سكان:

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠١٠ أربعة أعداد من نشرتها الفصلية «سكان». ويأتي صدور نشرة «سكان» ضمن الخطة الإعلامية للجنة التي تسعى إلى نشر الثقافة السكانية، والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة والتعريف بالسياسة السكانية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر.



٤) وضع الخطة الإعلامية للجنة:

في إطار الاتفاقية بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عمل الطرفان خلال عام ٢٠١٠ على وضع الخطة الإعلامية للجنة، والتي تستهدف توعية الفئات السكانية المختلفة في دولة قطر وتحفيزها على تحقيق أهداف السياسة السكانية.



Permanent Population Committee

Annual Report 2010

Muharram 1432 - January 2011

Publisher : The Permanent Population Committee

First edition : 2011

All rights reserved

The State of Qatar, Doha, PO Box 1855

Tel. : +(974) 4495 8888

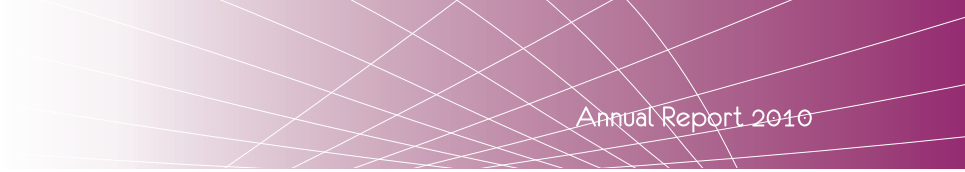
Fax : +(974) 4483 6109

Email : ppc@gsdp.gov.qa

Website : www.ppc.gov.qa



Contents	Pages
Introduction	5
First:	
Achievements during the Year 2010	7
Second:	
Population Policy	11
Third:	
Studies, Reports, and Population Database	23
Fourth:	
Organization of Workshops and Conferences	57
Fifth:	
Regional, Arab and International Cooperation	63
Sixth:	
Raising Awareness and the Media	69





Introduction

In light of the great achievements made by the State of Qatar, including its success to host the FIFA World Cup in 2022, it gives me pleasure to present to the distinguished readers the following report, which outlines the 2010 achievements of the Permanent Population Committee (PPC) entitled "Towards a Better Life of Population". This report addresses achievements from the launch of the Population Policy in October 2009 until the end of the first phase of its implementation in 2010. It comprises the following:

- A brief analysis of the 2010 achievements of the PPC.
- A brief overview of the progress since the start of the Qatar's Population Policy implementation and the obstacles hampering achievements.
- A summary of the studies conducted by the PPC Technical Bureau during 2010 as part of a series entitled "Population Studies"; reports submitted to Arab, regional and international conferences, and the role of the PPC in establishing the "Population Database".
- A brief overview of conferences and workshops organized by the PPC during this year, including: "The Qatari Population Day 2010" and the Workshop "October +5".
- The most important activities of the PPC including participation in meetings and conferences convened by regional organizations, Arab and international conventions and corresponding action plans.
- The PPC activities in the Media and awareness-raising regarding population issues, communication of achievements and role in the development of population studies and solutions. Among the information activities, there are the updating of the PPC's Web site, brochures and booklets issued on regular basis and the setting up of the media plan not only for the PPC, but also for other institutions.

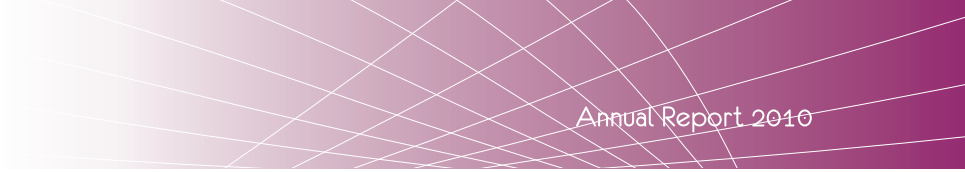
We must say that we are proud of the achievements realized, thanks to Allah, the continuous support and particular attention given by our Great and Wise Leadership to this work, as well as to the considerable effort made by the staff of the PPC Technical bureau. Also, we have to mention the important role of the focal points and others who facilitated, supported and highlighted the work done at the PPC. We look forward to more cooperation and fruitful efforts in the coming days to achieve a better life for all the population of Qatar.

May God guide us to success.

Hamad bin Jabor bin Jassim Al Thani
Chairman, the Permanent Population Committee



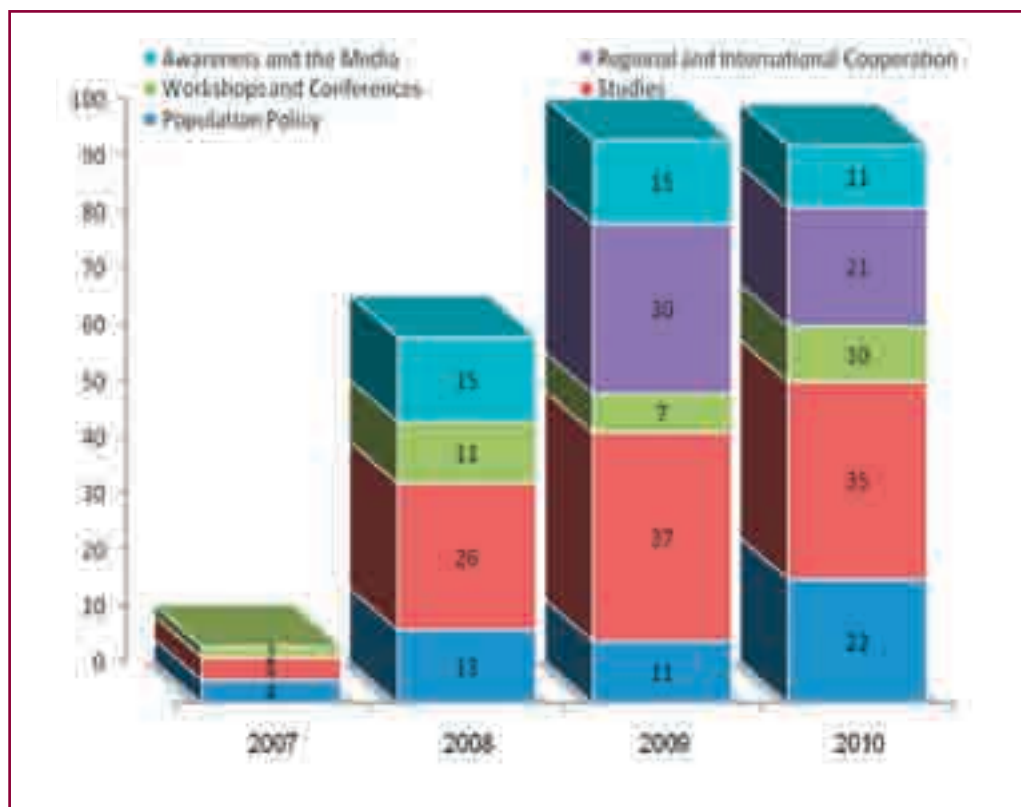
First Achievements During the Year 2010





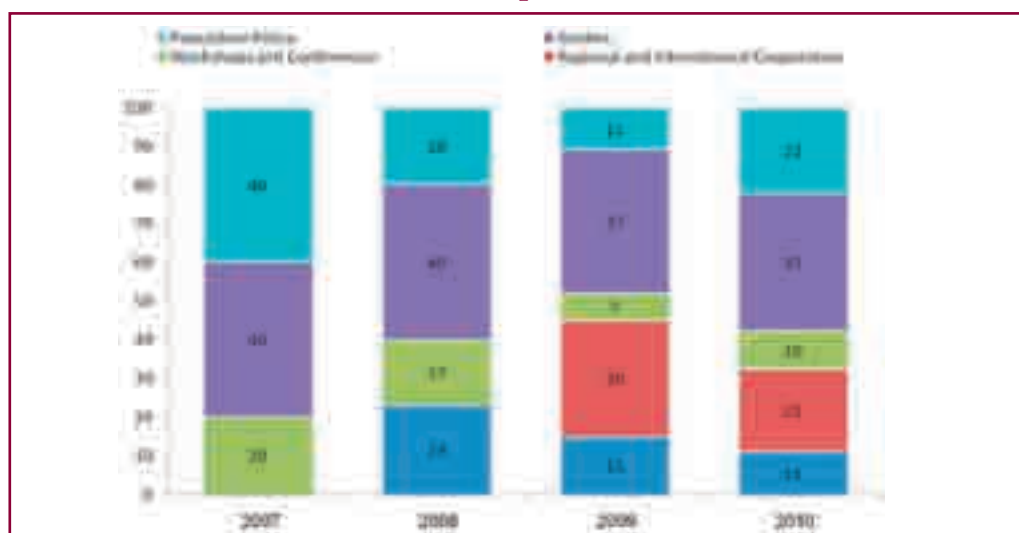
The Permanent Population Committee has realized many achievements. Graph 1 indicates the evolution of projects and activities of the PPC during the last four years (2007 - 2010). It is worth noting that the activities of the Technical Bureau during 2007 did not exceed 10% of the 2010 activities. These were limited, due to the preparation of the population policy, elaboration of studies, and holding workshops and conferences. In 2009, the proportion of the Bureau's activities increased by almost 60 % in 2008, with the awareness-raising, the media activities, and a larger number of studies. In addition, three documents on the population policy were published. In 2010, the above mentioned activities continued with the same momentum of the year before, particularly with regard to the Population Policy, which the first phase of implementation was completed.

Committee Projects and Activities Developments during 2007 -2010



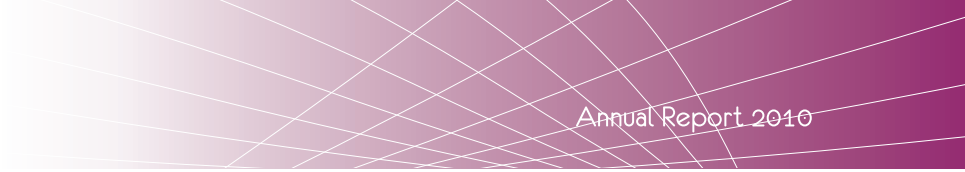
On the other hand, Graph 2 indicates the proportion of the PPC activities completed in each of the past four years. The preparation of the Population Policy and studies occupied about 40% each, during the year 2007, while conferences and workshops, represented 20%. It can be mentioned that the preparation of studies overtook most of the activities in 2008, while the elaboration of the population policy documents, awareness-raising and the media activities occupied almost similar proportion. The PPC also continued to hold conferences and workshops, though less frequently. In 2009, the preparation of studies continued to occupy the largest proportion of the Technical Bureau's activities. Moreover, the regional and international cooperation activities and related action plans were added to the original planned activities. This was due to the signature of the cooperation agreement with the United Nations Fund for Population. More efforts continued to be undertaken in awareness-raising and the media areas, with the adoption of the declaration of the Population Policy. In 2010, the PPC continued to carry out its activities, increasing the pace of work on information, and organization of conferences and workshops. Efforts have continued to focus on implementing the Population Policy program launched during 2009 and followed-up accordingly.

Percentage of Activities Filled form the Total Work of the Permanent Population Committee





Second Population Policy





The implementation of the Population Policy of the State of Qatar started a year ago. For the occasion, the Permanent Population Committee (PPC) issued a report to highlight important achievements of the policy and challenges still facing its application and outline the priorities proposed by the PPC for the next phase. The report selected a number of quantitative and qualitative indicators that were monitored by the 14 working groups responsible in the implementation of the population policy. It was created to provide a comprehensive representation (qualitatively and quantitatively) on the current status of the components and multiple dimensions of the Population Policy.



First Axis: Population and Labor force

1) Population Growth

The report reveals that the large number of expatriates who migrated to the State to satisfy the ambitious development requirements has led population growth rate to one of the highest in the world. This high growth rate has become a major factor in terms of its negative effects on the various social, cultural and demographic aspects of life in Qatar. Thus, the main goal of the Population Policy stresses the need to “Raise the current natural population increase rate for nationals, or at least maintain it to achieve an appropriate balance among Qatar’s total population “.

Many achievements have been made towards reaching this goal. Among these, are lectures and speeches inciting Nationals to marry, follow marital education programs, be aware about the dangers of divorce and participate in other activities carried out by the Family Counseling Center. In addition, there are the family efforts to encourage marriage among the youths within the Chaste “Afaf” project, which is implemented by the “Raf” Foundation and others. However, there is still much to be done such as working to establish a fund for marriage, and provide allowances and bonuses for newborns. It is also important to intensify the awareness campaigns for the families about the need to reduce the dowries on the one hand and to take measures that may help to remove obstacles that delay marriage and childbearing among Nationals, on the other.

2) Population Structure

Qatar’s population structure witnessed a deep imbalance, whether in the proportion of Nationals among the total population, composition or age, or married couples in the community. Accordingly, the main objective was to “increase the proportion of Qatari citizens among the total population to ensure an improved balance in the population’s composition”. Some tendencies and measures to reduce the negative consequences were introduced. These include: information, education programs, and institutions that endeavor to disseminate



the principles of human rights and to provide mechanisms for social networking among all the population. However, the imbalances mentioned remain, and will need to be addressed by deepening efforts.

3) Urban Growth

The social and economic transformations experienced by Qatar soon after the discovery of oil and gas, played a prominent role in the concentration of economic, social and cultural services in the urban centers. The larger concentration led to the congestion, particularly Doha, populated by Qataris and non-Qataris, where the urban centers accommodated almost all of the population since 2008.

The City of Greater Doha (Doha and Al Raayan) is inhabited by three-quarters of the total population in the State of Qatar, while the rest is distributed among the other urban centers. Therefore, the main goal is to “control urban growth to achieve a balanced distribution between population and development requirements, and reduce internal migration, particularly to the city of Doha”.

A number of significant achievements were made towards this goal, such as giving a high importance to medium-size and small cities and granting privileges to those who live in those cities. Certain administrative and regulatory procedures were moved to regions outside Doha to enhance development. It is also planned to transfer some government departments and certain cultural and sports activities outside Doha, in addition to build new cities in different regions. However, the slow pace of work in setting up the infrastructure required, have delayed the implementation of these plans.

4) Housing

The rapid population growth leads to concentrate most of the population in Greater Doha creating a number of housing problems. Therefore, the main goal focuses on activities to “Solve housing problems affecting nationals and expatriates, especially those with limited income”. In fact, many achievements have been accomplished to help citizens secure their housing, such as providing

related loans, housing by the public sector (governmental housing), free electricity and water, and exemption of selected fees. There is also the existence of policies to secure adequate housing for people with special needs. Legislation was introduced to prevent singles to live in the family house units and there are directions to prevent the housing of workers in workshops and plants. The health control in the old urban areas and setting standards for industrial housing, are still in their early stages in spite of plans to rebuild in the older areas (such as the Doha Land).

5) Labor Force

Fast paced development resulting from the increasing demand for expatriate workers has led to a large number of imbalances in the composition of the labor market, particularly at the level of participation of citizens. Here, the most important population policy target is to “increase the contribution of Qataris in the economic activities and to reduce the rates of unemployment, thereby reducing the disequilibrium in the labor market.”

In fact, some obstacles still prevent the achievement of this goal, despite the policies of employing citizens, and encouraging them to work in the private sector. There is also the provision of material and moral incentives for citizens to work in the field of crafts, and to increase the participation of Qatari women in the labor force, etc. Perhaps, the nature of the private sector which prefers the cheaper labor represents the important obstacle to achieve labor market equilibrium. Generally, the reluctance of Qataris to work in certain domains, and trends prevailing in the overuse of domestic employees by Qatari families constitute another obstacle, in addition to the prevalence towards claiming fictitious employment.

Second Axis: Education and Training

6) Education

The Population Policy intends, in the field of education, to accomplish three main objectives, namely: (a) “to guarantee the right of good and appropriate education quality for all and ensure equal opportunities for males and females”;



(b)”to develop the curricula at all levels of education to achieve harmonization between the outputs of the educational system and the needs of development on the one hand and the needs of the labor market on the other”; and (c) “Develop scientific research and make available all related criteria, including teaching foreign language proficiency, research and analysis skills, and support researchers and scientific institutions».

The State of Qatar has made many important achievements in the field of education such as allocating appropriate budgets for education at different stages, and ensuring spaces in the schools for the growing numbers of students. Different plans also were elaborated to enhance teaching methods, and to provide schools, colleges, laboratories and scientific equipment for the development of education in terms of quality. The private sector is encouraged to participate in educational activities. By the same token, expansion of scientific research centers, supporting scientific research projects, increasing incentives for innovation and supporting the publication of scientific research and major elements of education policy. These efforts include the trend towards increasing scientific disciplines and the creation of specialized colleges of applied sciences that should be linked to the needs of the labor market, as well as the opening of branches of international universities. Moreover, the country supports university studies through the organization of missions for students and the development of approaches and mechanisms that aim to achieve the mentioned targets. Perhaps, the most important focus in the field of education in the next stage is to work to develop programs and mechanisms to allow citizens to join the labor market. This will be done through the application of various education stages with the opportunity to return to the labor market at any time.

7) Training

Training represents one of the requirements of human development, and one of the most important pillars of the economic and social infrastructure of the country. The population policy has identified that the primary objective of the training is to “disseminate continuous training in all employment sectors, and

support upgrading of skills, for new entrants to the labour market by conducting on-the-job training for those in the labour market so as to supplement their qualifications with the needs of the various economic activities”.

Certain policies have been retained to fulfill this objective, such as the establishment of a national body concerned with training, in addition to the existence of high quality internal and external training programs. Training need to be linked to employee motivation, job performance of the trainees and the existence of training courses at work. As well, material and moral incentives and specific training programs to prepare leaders need to be instituted. In fact, the most important obstacle in the development of training lies in the lack of effective participation of the private sector. This is due, in part, to an absence of a unified national training strategy to include workers in the private sector.

Third Axis: Public Health and Reproductive Health

8) Public Health

The main goal in the field of public health focuses on the need to “upgrade the public health of the population, increase life expectancy for individuals, and ensure a safe and healthy life for all members of the Qatari society of Nationals and residents”.

There have been many achievements toward this goal that have ranked Qatar amongst the few countries achieving rapid progress towards the Millennium Development Goals in the field of health. The life expectancy at birth has increased with declines in child and maternal mortality rates as well as the incidence of communicable diseases.

It was natural to increase the numbers of health workers, health units, public and private hospitals, health centers, and to diversify health services without distinction between Nationals and residents. However, there is still a need to develop psychiatric care, and change the relevant negative perception, as well as the expansion of access to mental health services.



9) Reproductive Health

The main objective in this area is to **“improve the reproductive health for all the community and particularly for women”**. Implicit in this are; increasing awareness of reproductive health issues and educating men and women about affordable and acceptable methods of fertility regulation. This includes the right to access to appropriate health care services enabling women to safely go through pregnancy and childbirth. Moreover, people should be educated about the negative effects of the early marriage, and the marriage of relatives and so on.

Significant progress has been achieved in the prevention of sexually transmitted diseases, including HIV (AIDS). Also increases have been made on the proportion of women who sought health care services including all deliveries which were under medical supervision. However, the prevalence rate of contraceptive methods is still low, due to the traditional culture of the Qatari society, combined with the encouragement of more children to rectify the population structure imbalance.

The total fertility rate remained high for Qatari women compared to other countries of the world. However, it recently decreased as a result of the deep changes in the social status of the society, especially the delayed age at first marriage for Qatari females. This is primarily due to their interest in education and employment.

Fourth Axis: Empowerment

10) Women

The population policy in the State of Qatar has given a great attention to women empowerment. It is driven by two main goals: (i) Apply religious and constitutional principles and texts to emphasize the rights of women, promote equality of opportunities among both sexes in the selection of interdisciplinary education, in employment and in other areas. (ii) Ensure the effective participation

of women in all spheres of Qatari community life and promote relations within the family on the basis of justice and mutual respect among all members.

Significant achievements have been made through the integration of gender issues into national strategies, policies and programs. These also supported women's participation in public life. Policies have ending all forms of domestic violence and tightening punishment for abusive offenders.

11) Childhood

Population policy endeavors to “create an environment suitable for a safe and happy childhood within the family and society, and to ensure all childhood requirements of social aspects, education and health”. This stakeholder was given widespread institutional and political attention in the recent decades.

During this period, child health care expanded, and emergency children services improved as well as educational opportunities. By the same token, several measures were taken to protect children against violence and abuse. However, the most important is the need to develop a unified strategy among the various authorities to ensure the health and safety of children.

12) Youth

Young people represent the pillar of the social development, and the future of the Qatar. They constitute 35% of the total Qatari population. This population group represents a major priority to the political leaders in the country. The population policy has identified the main objective for young as a key to “Enable young people of both sexes to build their own capabilities and use them to promote sustainable development, deepen their sense of national identity, and develop positive relations with their communities”.

The country has made great steps towards building youth capacities in cultural, technical, and sport areas, while raising their participation in the public life. It also stresses their protection and reduced their exposure to risk of all kinds. The level of educational attainment among young people has increased, in addition



to the expansion of institutions and youth related activities. However, there is still an urgent need to continue to improve the levels of youth participation in community life and politics.

13) Elderly

The main goal for the elderly is “to enable older persons to participate effectively in the social and the public life”. There have been some achievements such as; the establishment of the Qatar Foundation which focuses on diverse activities for the care of the elders, and the effective participation of older people in available activities. In the health sector, Qatar looks to increase of the proportion of doctors in gerontology, as well as the development of specialized units in the geriatric medicine in health centers.

There are certain goals which still need to be accomplished such as the provision of adequate sources of income for the elders, and the assistance and support of families who are primary care givers.

14) Disabled

The population policy has identified two main goals for the disabled: “enabling participation in economic and social activities” and, “reducing the rate of disabilities in the society”.

The country has paid a great attention to care for people with disabilities, and spared no effort to enact legislation, and adopt international conventions pertaining to the disabilities. Achievements have been made, such as the acceptance of people with disabilities in the work place. All the forms of discrimination against those with disabilities were combated, and the causes of various disabilities were examined to reduce those related to accidents. However, there are still a lot of people with disabilities who face obstacles from attaining their full participation in society. Currently, there are no medical units or specialized staff with disability training in all health facilities.

Fifth Axis:

15) Environment and Sustainable Development

The Population Policy has identified that the main objective of environment and sustainable development is the need to keep a clean and healthy environment, in addition to the rational use of the natural resources. It also recommends to “Preserve a clean and healthy environment, and conserve and rationalize the use of natural resources so as to promote sustainable development”.

There have been many achievements towards this goal. The level of awareness is increasing among all segments of the population about the importance of preserving the environment, and paying particular attention to the rationalization of water use. Moreover, there are plans to expand wastewater treatment to be used in appropriate fields, and the construction of new plants to recycle waste and residuals. The country has also developed an urban policy compatible with sustainable environmental standards. There are initiatives to conduct scientific studies on critical environmental issues and to train Qatari specialists in environment. However, there is still need for further action to reduce environmental pollution, while increasing awareness campaigns aimed at reducing the consumption of resources.

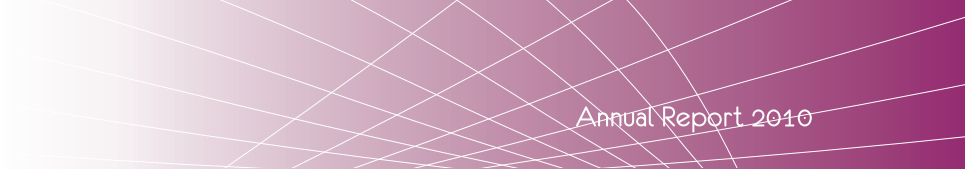
Sixth Axis:

16) Population Database and National Indicators

The main goal is identified as the following: “Strengthen national statistical capacity by upgrading the knowledge and skills of statisticians to enable them to provide comprehensive and accurate data on all population topics, and promote awareness and interest in all matters related to population and development”. Progress has been made in the establishment of the population database, and conducting regular surveys and population censuses. The statistical units have been expanded and established in all departments in the State of Qatar. They are now linked to the Statistics Authority. In addition, there are efforts to prepare Qatari specialists in statistics and demography. The PPC Technical Bureau prepared in cooperation with the Statistics Authority and other relevant entities in the State numerous studies in the population area.



Third Studies, Reports, and Population Database





1) “Population Studies” Series:

The most important condition to successfully implement the Population Policy is to avail reliable and appropriate data. In this regard, the Permanent Population Committee, while formulating policy documents, noted that population studies and research are often hampered by the lack of information on a number of population issues. This is particularly true for statistical analysis on existing data. This analysis, might determine the specific various factors illustrating the population phenomena.

The Technical Bureau of the Permanent Population Committee adopted a plan for population studies and research to issue the “Population Studies” Series. These studies were scientific studies relying partially on the latest statistical data provided by the Statistics Authority and other related bodies concerned with population issues in the State and partially on the results of specialized field surveys conducted by the Bureau experts and researchers’ on samples drawn from the Qatari community.

The Series aim at raising social awareness on population issues among the various social actors, and assisting local decision makers in identifying the population structure deficiencies that may cause socio-cultural, security and other imbalances. They also aim at suggesting possible solutions to correct demographic structure imbalances and address relevant results. In 2010, three studies have been published in the Series. Their findings and recommendations are summarized as follows:

a) Study on Housing in the State of Qatar:

The Permanent Population Committee released in February 2010 a study entitled “Housing in the State of Qatar”. It aimed at identifying patterns of housing in the State of Qatar and styles favored by the different population groups of the Qatari society. It examined, also, the factors influencing



the selection of housing patterns, and suitability of housing distribution over the different municipalities, regions, population concentration and economic activities. It aimed, also, at identifying the type of housing units required by the tenures, assessing the respective roles of public and private sectors in securing housing, identifying the types and location of the working population housing and their existence within families' housing areas. In addition, it aimed at determining the percentage of vacant and unexploited houses to total housing units proposed for rent or sale, assessing, accordingly, the relevant impact on the housing market, and identifying the relationships between house rents and household incomes by observing the levels of rental increases or decreases.

Conducting detailed analysis on the above mentioned aims, the study concluded the following findings and recommendations:

1. Give supreme importance to change the Qatari's attitudes towards housing specifications requirements and encourage Nationals to accept medium and small residential units. In fact, a high percentage of Qatari families live in housing units where the numbers of rooms highly exceed their needs. Yet, their preferences to live in apartment housing units are still very low, since only about 3% of Qatari families live in residential buildings flats, although erected buildings and towers offer a large number of low cost housing units with less surface areas, compared to villas and palaces used by Qataris as preferred housing. In addition, services provided in buildings, are rather less encumbering and more economical than in villas. These findings proved the importance of the Population Policy appeal to change the National housing attitudes to fit with the sustainable development.
2. The non-Qatari families opt to live in small housing units, particularly small and medium flats. In fact, approximately 75% of those occupied residential units comprised one to four rooms. Among these, more than 50% lived in apartments, and about 15% in Arab or popular houses. Accordingly, the study recommended the encouragement of the private



sector to build small and medium-sized apartments for rent by non-Qatari families tenants.

3. Most key activities in the State are concentrated in the City of Greater Doha, especially the Doha Municipality area. This high density, which contributed to the absolute increase in the dominance of Greater Doha, was supported by the inability of other areas from attracting events and establishing supporting institutions. These findings hindered the efforts to achieve the Population Policy goals, mainly, rebalancing the geographical population distribution, and decreasing the severity of housing problems in the City of Doha. In this regard, the study recommended giving further attention to municipalities other than the Doha and Al Rayyan, and working to secure health, educational, social, administrative, and entertainment services for all municipalities to reduce the population concentration within the Greater Doha City.
4. The study pointed out that the population of Doha Municipality is mainly composed of more than half of the expatriate workers in Qatar, who live in compounds and only of 13% of Qatari Nationals. These findings were similar to those of the Al Rayyan Municipality. However, the proportion of migrant workers, in Al Rayyan was almost close to that of National Qatari families (about 37%). These figures together formed about 70% of the total expatriates single workers living in the City of Greater Doha (Doha and Al Rayyan municipalities). They lived in small groups (7 people or less) and were accommodated in shared apartments or villas. Moreover, if the number of expatriate workers living in the Municipality of Al Rayyan were added to the above mentioned figures, the percent of the population living in the Greater City of Doha, would have reached 90% of the total expatriates living in small agglomerations in Qatar.

Analysis conducted on data related to housing units and worker compounds, showed that more than two thirds of small sized group of workers were accommodated in villas or Arab or popular houses,

intersecting, accordingly, with families, and causing a number of social and security problems. These were considered as the main reason constraining Qatari families to move from the center of Doha and live in relatively far areas. This finding, which requires a radical solution, was highlighted in the State Population Policy, specifically in the recommendation concerning the building of residential areas for workers in various locations away from family housings.

5. The study showed also, that a large proportion of the working groups (about 68%) moved their residence with the move of their companies. However, while a high percentage (more than 41%) of small sized working groups (collective households) were tenants, only 35% depended on the living conditions and areas driven by their working companies' rules. The study demonstrated that more than half of the housing units reserved for both living and working were located within the working establishments. These findings reveal a high importance to the recommendation conveyed by the Population Policy Programme of Action to establish functional mechanisms to prevent housing accommodations in industrial zones, workshops and laboratories. This compels companies to secure their workers housing away from those of families in the above mentioned areas.
6. The population composition of Qatar revealed imbalances in the sex ratio; more than 323 males per one hundred females. This dissimilarity is due to the fact, that migrant workers are composed mostly of males of working age. Sex ratio increased in some of the wide workers gatherings to more than three thousands males per one hundred females. However, among family members, the ratios between males and females were close in all municipalities. However, the tendency was in favor of females for Qatari National families and in favor of males for non-Qatari households. These differences confirmed the need to allow, in the future, for more expatriated families, rather than singles, and focus especially on couples whose skills might satisfy the labour market needs. This process might



enable the adjustment of the sex ratio imbalances and guide further plans related mainly housing, where non-Qatari households, prefer to live in apartments or small to medium homes.

7. The study pointed out a positive note; 70% of Qatari National families own their houses. This proportion is one of the highest among the Arab countries. However, there were yet 8% of National families who lived in rented houses (these were mostly coming either from low-income families or young newly formed couples). This finding attested the importance of the Population Policy recommendation to develop a housing system to enable low-income Qatari Nationals to own their houses.
8. On another hand, less than 1% of non-Qatari families own their residence, while the others occupied more than three-quarters of the rented housing units. This finding seems normal under the prevailing laws that were into effect until, 2007, the date of the last comprehensive survey on real estate. Nevertheless, a recent law amendment permitted Non-Qatari residents to own their real property in some residential areas. This amendment might have an important positive impact on the housing market. It may lead to the expansion of small and medium sized housing construction, generate wider diversification in buildings and types patterns, and alter the attitudes of Nationals towards the choice of their residence style.
9. The study observed that rents compared to income were considered relatively high. However, due to insufficient available data, in-depth analysis to assess the relationships between income and rent cannot be conducted. The lack of data prevented computing the density among expatriated workers. Such data (relationship between family income and expenditure on housing rents, and between rooms' space availability and the number of occupying individuals as well as between income and room space) need to be collected through specialized surveys. Therefore, the study recommends the implementation of an in-depth field study to identify the various housing dimensions and population patterns.

10. Regarding unoccupied residential units, the study recommended direct action to reduce the non-occupancy rates through conducting an in depth field study to understand the causes for the existence of a large number of residential units out of the housing market. It focused also the establishment of an inventory supply to housing specifications related demand, especially for low-income categories. It also recommended conducting field studies to estimate the demand for housing specifications prior to design and implementation of housing projects, and encouraging the private sector to supply accordingly.

b) Population Health Situation in the State of Qatar - Achievements and Challenges:

The Permanent Population Committee completed in August 2010 a study entitled “The Health Conditions of the Population in the State of Qatar: Achievements and Challenges”. The study focused public and reproductive health, contemporary diseases, and health services provided by the health system. It aimed to: assess the elements of public health and health status in the State of Qatar, review and analyze the country health sector structural components, determine effectiveness of the population health system, monitor achievements and challenges related to health development, and propose a set of policies to develop the Country health sector.

The study included objectives and a theoretical framework, methodology and annexes, for the nine proposed chapters. Each of these chapters addressed a range of issues related to the conditions of the population health in the State of Qatar. This approach led to the findings below:





First: Historical Development of the State's Health Sector

1) Legislation and Laws:

- In 1977, Amiri Decree No. (74) issued to establish the Central Council for Medical and Health Affairs.
- In 1979, Amiri Decree No. (35) issued to establish the Hamad Medical Corporation (HMC). Its first article stated that the HMC will be a Medical Treating Institution annexed to the Ministry of Public Health, with a legal personality.
- In 1996, Law No. (7) issued to organize medical care services.
- In 2002, Law No. (14) issued to point out the HMC terms of reference, while Law No. (13) promulgated to identify the Ministry of Public Health.
- In April 29, 2003 the Permanent Constitution of the State of Qatar endorsed in Article (23) the State concern in public health and provision of means of prevention and treatment of diseases and epidemics, according to the law.
- In 2005, Amiri Decree No. (13) issued to establish the National Health Authority and its terms of reference replacing accordingly, the Ministry of Public Health.
- In April 2009 Amiri Decree No. (13) issued to establish the Supreme Council for Health and its terms of reference.

2) Development of Health Services in the State of Qatar:

- In 1945 Qatar established the first general hospital, and followed it by the establishment of the Medical Service department in 1951.
- In 1953, the Public Health Service department was established to oversee

public health. It was followed, in 1954, by the opening of three government clinics.

- In 1970 the Ministry of Health was established.
- Since that time, the government and private's health sectors were witnessing many significant developments, such as the opening of many health centers, approximately 23 centers; the opening of the Women's Hospital in 1991; the opening of Al Amal Hospital in 2004; and the Hospital of the North (Al Khor) in 2006. Currently, the HMC is preparing to launch the opening of Al Wakra Hospital and Specialized Teaching Hospital, as well as Dukhan and Children's Hospital and many advanced medical centers like the heart center. These hospitals and centers are expected to open during 2010-2011.

Second: Population Public Health in the State of Qatar:

The net improvement witnessed by population health status in Qatar was evidenced by a number of relevant indicators, such as:

- Increase of the Qatari life expectancy at birth from 73.5 years in 1986, to 78 years in 2008.
- Decrease of infant mortality rate from 13.8 per thousand in 1998 to 7.7 per thousand in 2008.
- Decrease of mortality rate of children less than five years from 14.8 per thousand in 1998 to 9.5 per thousand in 2008.
- Decrease of the proportion of births weighing less than 2500 grams from 10% in 2000 to 8% in 2008.
- High rate of immunization coverage for infants (less than one year) for up to 99% or 100%.



Third: Reproductive Health:

As for public health, the State of Qatar witnessed remarkable improvement in the field of reproductive health. The later was illustrated by a number of relevant indicators, such as:

- Decline of maternal mortality at birth. It reached 7.08 per 100,000 live births in 2008, one of the best rates in the world.
- Coverage of health care services during pregnancies and after births for all women in the State of Qatar. The percentage of women receiving maternity care services reached 100%.
- Increase of the proportion births conducted under medical supervision in hospital from 98.2% in 1997 to 98.6% in 2008.
- Decrease of the fertility rate for Qatari National women for the age group 15-19 from 43 per thousand in 1986 to 12.29 per thousand in 2008.

Fourth: Transmitted and Contemporary Infectious Diseases

1) The most commonly transmitted diseases were:

- Chicken Pox
- Hepatitis B
- Tuberculosis
- Mumps.
- Rubella.
- Measles

2) Contemporary infectious diseases were:

- HIV/AIDS: The total cumulated number of cases recorded among both Nationals and expatriates was 242 cases from 1999 to 2008. It was distributed equally over nationalities, half Nationals and half Non-Qataris.

- Tuberculosis (TB) : The number of cases of pulmonary tuberculosis was about 306 persons, while the number of cases of non-pulmonary tuberculosis was 260 cases.

Fifth: Transmitted and Contemporary Diseases

- Circulatory system diseases.
- Tumors.
- Endocrinology and nutrition.
- Respiratory diseases.

Sixth: Human and Material Resources in the Health Sector

- 1) Material Resources: The percentage of government expenditure on health as a proportion of GDP was 1.8% for the period 2006-2007. The average national per capita health expenditure was QR 4383 during the fiscal year 2006/2007.
- 2) Health Human Resources: The proportion of medical doctors per thousand individual reached 2.22 in 2006. This proportion was the highest among GCCs.

Seventh: Strategies, Health Policy and Planning:

- 1) Health Strategy: Following the announcement of "Alma Ata" in 1978, the State of Qatar adopted in the seventies, the strategy for health to all, by globalizing primary health care. It was publicized in international forums like the World Health Organization (WHO). But in fact it was never implemented. Studies indicate that even in the last decade of the twentieth century, a national health strategy including the combination of social, economic, administrative, and technical measures and policies linked to other sectors that have an impact on health also did not materialize.



- 2) Health policy: Until late last century, the health policy never harmonized with the health strategy, whereby the State has adopted the strategy for health to all through the provision of primary health care policy. The fact is that most health and human resources aiming advanced care, such as the second and third care levels, were provided to HMC, while only very low private resources were placed for health centers (primary health care).

Eighth: Health Sector Achievements and Challenges:

- a) Achievements: The formal Health Sector achieved many accomplishments during a relatively short period, between 1945 and 2009, contributing, accordingly to the improvement of the population public health and health conditions. This was reflected by the following indicators:
- Increase of the life expectancy at birth for Nationals.
 - Significant decrease of the rate of infant mortality.
 - Decrease of mortality rate of children under five.
 - Decrease of life born mortality rate.
 - Diminution of the proportion of infants born less than 2500 grams.
 - Reduction of disparities among gender infant mortality rates.
 - Reduction of the mortality rates gap between males and females for children less than five years, as compared to the past decade.
 - Improvement of women's reproductive health, noticed by the low maternal mortality rates.
 - Inexistence of maternal deaths resulting from abortion.
 - Increase of hospital births.
 - Decrease of youth reproduction rate.

- Supervision of all pregnancies and childbirths cases by trained health workers.
 - Reduction of the prevalence of infectious diseases.
 - Preservation of low AIDS prevalence.
 - Increased governmental health expenditure of the total government expenditures and increase of the per capita public health expenditures.
- b) Challenges: The health sector faces many challenges that affect the public health. Among these are the following most important:
- Support population needs with health services in the light of the sustainable high growth rates, deriving particularly from the influx of foreign labour, and impacting on health institutions, constraining officials responsible to face and deal with multiple types of diseases and behaviors.
 - Limited laboratory services in the field of public health; Qatar is not yet ready to respond to emergency situations and deal with new epidemic diseases, such as (SARS) in 2003 or (H1N1) in 2009. Relevant samples are sent abroad for testing and vaccines requirements.
 - Contemporary diseases are still forming a burden on the health sector in spite of the diversity of treatment and development of related services; yet circulatory system diseases and tumors, kidney, diabetes and stress diseases, are the most common causes for deaths, especially among Nationals.
 - Increase of mortality rates resulting from risky behaviors such as smoking, road accidents and suicide that require several ways of intervention starting from therapeutic to awareness intervention programs, especially for youth groups who, usually, come from different cultures.
 - The expansion of chronic kidney disease among Nationals due to the increase of diseases, such as blood pressure, diabetes and obesity, as well as genetic problems.



- Absence of an integrated mental health policy, especially with the increase of mental disorders diseases and the existence of only poor psychosocial services that might not respond to the National and expatriate population needs.
- Health manpower indicators are still under developed and less than in many less developed countries. Also lacking were the number of National health specialists as a proportion of the total health experts.
- Despite the rapid growth achieved in the recent years, private health sector still has a limited role in providing health services.

Ninth: Proposed Policies:

- Develop a national policy for Qataris reproductive health involving related services for men and women, and ranging from pre-marital counseling and related voluntary testing services to pregnancy and childbirth services.
- Develop a policy for financing the health sector, to ensure the sustainability of fund raising and provide the related health services on the basis of effective systems.
- Develop an integrated comprehensive health human resources policy to enable the provision of current and future qualified personnel that meet the related highest standards, and coordinate educational systems for medical and health training.
- Develop a policy on mental health services based on the integration of mental health care within primary health care services to reduce the social stigma associated with mental illness and lessen the cost of mental health services.
- Based on the rise of the Nationals life expectancy, develop a health policy for the elderly to include a range of related preventive and curative programs that may reduce disability rates and relevant diseases after the age of sixty.

In fact, disability arises from the presence of some major diseases, such as blood pressure, diabetes, and cholesterol. Those programs and health policies might be implemented along with social programs and policies to integrate the older persons in different activities and lessen their suffering from some mental illness, such as depression, psychological isolation and the alike.

- Develop a strategy to establish a health information system to activate communication and integration within health policies addressing health services in the public and private health sectors, and harmonizing policies emanating from the national health strategy with the HMCs' policies and long-term operational plans, as main provider of health services.
- Develop a health human resources policy to ensure the provision of adequate and highly efficient health manpower, whether composed of Nationals or Non-Nationals.
- Develop a policy to integrate the health sector matters in the civil society institutions, such as matters related to finance, health education, and awareness. Establish associations and technical committees entrusted with health problems, such as smoking, traffic accidents and healthy nutrition committees.
- Develop an advanced public health policy depending on the integration of prevention and control of transmitted diseases (communicable) with non-transmitted diseases (non communicable), such as cardiovascular, cancer and metabolic diseases, within a comprehensive health system relying on a primary health care of international standards. This might require reforming the primary health care structure to respond to global changes in the area of diseases and evolve with the prevailing non transmitted diseases to accommodate patients' prevention through appropriate long-term treatment in both cases (communicable non communicable diseases) reducing, accordingly, the recurring burdens.



c) Qatari Employment and Job Seekers Characteristics:

The Permanent Population Committee in cooperation with the Ministry of Labour achieved in December 2010 a study entitled “Qatari Employment and Job Seekers Characteristics”. The study aimed to determine social, educational and professional characteristics of the various groups, who registered at the Ministry of Labour program “National Employment Program (NEP)”. It examined the results of the NEP action on the employment situation of job seekers. These were classified as employed, still job seekers, and closed file. It also aimed, to assess the progress of the NEP after more than two years from the start of its implementation, to test appropriate performance and determine the best mechanisms and methods to deal with job seekers requirements.



The Ministry of Labour program, which focuses on the employment of Qataris, was launched late 2007, and is considered the first institutional tool for the integration of National job seekers in the labour market. This program, which seeks to increase the levels of participation of the National manpower in the overall labour force, attracted since its inception, many National job seekers. The Ministry of Labour registered more than 23,000 job applications for Nationals of both sexes between October 2007 and March 2010. These applications, which were issued from a variety of educational and occupational origins, covered all components of the society. They included Qatari males and females of various age groups from different educational and professional backgrounds.

This diversity and pluralism of those registered in the NEP resulted in several levels of job seekers integration. In fact, about 16,700 registered job seekers were employed. This figure represents 75% of the total registered. Among these, 13,077

were appointed in the various economic and social sectors of the country, 3,400 in Qatar Gas (i.e. 15% of the total job seekers), and the University of Qatar 255 (1% of the total job seekers). In fact, the employment of Qatari Nationals and their integration into the labour market, as well as the upgrading of their labour participation levels are common concern among the various State institutions. Yet, about 2,038, or 9% of the total registered in the recruitment program, are still searching for a job till now. However, 2,051 job seekers applications have been closed following several attempts by the Ministry of Labour to assist in their employment. The Ministry of Labour provided financial assistance to about 1,166 job-seekers who were redirected towards training and rehabilitation centers. It directed only 434 job seekers to the Central Article for Redundancy Payment.

The study concluded examining achievements of the NEP, on the one hand, and defining job seekers characteristics and areas of potential employment, on the other. The most prominent results were as follows:

- 1) The Ministry of Labour's program to employ Qatari Nationals was one of the channels, if not the main channel, to integrate Nationals into the labour market. This program, which was an essential request by National job seekers, coincided with the presence of a balanced and stable internal demand from economically active Nationals of both sexes to integrate into the labour market and contribute to the overall development.
- 2) The composition of job seekers which varies by age, social, and educational attainment, encompasses a variety of social groups. The groups of youths entering the labour market for the first time, whether freshly graduated from secondary educational institutions or from middle and high universities represent two-thirds of job seekers.
- 3) Jobs seeking is not confined to youth groups only, but also extended to upper age groups of both sexes with limited skills who lost their first jobs and were seeking to re-integrate into the labour market.



- 4) The structure of job-seekers included men and women belonging to at least two generations of Qataris, who grew up without suitable educational opportunities, and those who benefited from the expansion of the different levels and types of education instated by the State. Accordingly, the structure of job seekers was based on high, medium and lower skill levels, but, primarily pronounced at the middle-and upper secondary education, as well as the first university degree. The later represented about 73% of the total job seekers, while the former comprised only 10%. These findings indicated that 83% of job seekers had attained the intermediate (upper and lower) educational levels.
- 5) The job seekers were characterized by the dominance of literary education. About the third of this category, between 2007 and 2010, were holders of certificates in one of the areas relating to literary disciplines.
- 6) The program for the integration of Nationals in employment succeeded to recruit 75% of the total job seekers since its inception. It therefore played a key role in the integration of this category.
- 7) The program for recruiting Nationals did not imply integrating job seekers in employment only, but also extended its activities to rehabilitation before integration through the expansion of training opportunities.
- 8) The integration of Qataris in the labour market was expanded, primarily towards, extended youth groups (at least 30 years old) who represented, 71% of the total of job seekers employed from both sexes.
- 9) The structure of recruited job seekers was dominated, between 2007 and 2010, by Qatari men and women who aimed at employment in the private sector. This trend revealed the changes made in the employment patterns of the Qataris. The public sector became no longer, as before, the only Qatari preferred destination, but a competing sector with the private sector. This was, due to the narrowing of the related differences.
- 10) The recruitment of Qatari in the private sector is in general distinguished

by their placements at various levels of management. Qatari females preferred to work in the education or social services sectors.

- 11) The labour market needs favored particularly graduates from the first and second university cycles. Indeed, university holders of certificates, master's and doctoral degrees have scored higher rates of recruitment as compared with the rest of other educational levels. In addition to university graduates, holders of diploma and secondary degrees also have had high rates of integration.
- 12) The integration of job seekers was made within short time periods. The average period of waiting for most job seekers was about 5 months. Such a short period is used to indicate the pace of dealing with files, and the strength of the Qatari labour market to absorb job seekers.
- 13) About 9% of the total employment applications, registered between October 2007 and March 2010 for young people with medium levels of secondary school and first university degree seeking better job opportunities were refused.
- 14) The recruitment process revealed a number of factors reducing the employability of job seekers, and forced the Ministry of Labour to close the application files for 9% of the total registered job seekers. Closing job seekers files was undertaken for a number of applicants, especially women who did not obtain a relatively better job opportunity.

Following the study on the characteristics of the job seekers registered with the NEP, and their related status (employed, are still looking for work, or files closed), the study included some recommendations to increase the effectiveness of the Program. These recommendations may be classified as follows:

- 1) Job-seekers who comes from different socio-economic origins do not form socio-economic and educational coherent groups, but individuals emerging from multiple and varied origins. This fact requires the establishment of mechanisms of integration based on the particularity of each group and



composition. Accordingly, the study recommended the establishment of a comprehensive and integrated program approach for all Nationals job seekers. The program would be designed of sub-programs that focus ways to rehabilitate and integrate each social cluster. For example, the establishment of a program to focus youth employment, a program to re-employ, to re-integrate and rehabilitate job seekers who are over the age of young adulthood, a program to employ women, and a program to employ the first time job seekers.

Such programs will allow job seekers to select the job category to which they belong, determine the nature of jobs that are compatible with their skills, and ease the process of dealing with and following-up their job placements.

- 2) The age and educational structure of those registered in the NEP pinpoint the limited levels of the job seekers educational qualifications. Integrating them directly in the labour market, although a goal, might not be the best solution before instilling positive and permanent conditions of employment. Therefore, it is essential to direct young people holding middle education diplomas towards training and university education, in order to raise their educational qualifications and diversify their skills to enable a better integration into a more complex labour market.
- 3) Integration into the labour market should be strengthened by the establishments of training programs, especially for those who are joining the labour market for the first time or who have been out of the workforce for some time. They should be trained in their new jobs and related work environment, to improve their competencies, ensure their stability at work and carry out professionally their responsibilities.
- 4) The process of integrating Nationals into the labour market revealed their attraction for some occupations and activities. This preference, might lead to the saturation of certain occupations within a short period. This should be controlled by monitoring labour market changes and improvements to

ensure compatibility with job seekers qualifications. It was recommended directing job seekers towards newer job opportunities.

- 5) The ongoing assessment of the NEP is of great importance and requires periodic analysis of the various components. This will assist in determining the labour market changes, and studying the trends of job seekers and nature of their demand for jobs to reconcile their desires with the needs of the labour market.

Finally to conduct ongoing assessment of the NEP analysts might require sustained data on job seekers registration, particularly on those with previous educational and skills backgrounds.

2) Sustainable Development Indicators in the State of Qatar:

PPC, in cooperation with the Statistics Authority, completed in January 2010, a publication entitled “Sustainable Development Indicators in the State of Qatar”. This publication, the second in its kind, included the most important indicators of sustainable development reflecting the state of art of the development progress in the country. The objective of the report was to provide a comprehensive review of the achieved objectives of sustainable development in the socio-economic and environmental fields. It also provided a reliable and appropriate database to help decision makers to build sound strategies and policies.



The report includes three chapters:

Chapter I : This chapter includes (16) indicators on population and social issues,



such as, unemployment rate, life expectancy at birth, and the percentage of population with access to safe drinking water, ...and so on.

The rate of unemployment declined from (3.9%) in 2001 to (0.3%) in 2008. The main reason for its decline was the remarkable growth in the fields of oil and gas, and building and construction. This rapid growth contributed to the generation of new jobs enabling the Qatari labour market to absorb large numbers of new entrants in the labour force, especially expatriates.

The life expectancy at birth increased from (74.5) years in 2001 to (78) years in 2008; an increase of (0.5) years per year. It became, accordingly closer to that of the developed countries (80.1) years. It should be noted that the life expectancy did not exceed (66.9) years in countries with medium growth. It, also, should be noted, that this increase was due to the improvement of the State health and social services, as well as to raising health awareness among the members of the community. The life expectancy in Qatar is expected, according to different scenarios of population projections, to reach (81.5) years by 2030.

The percentage of population who had access to safe drinking water stabilized since 2001 with a percentage level of (100%). This result placed Qatar amongst the world leaders for this indicator. It achieved this second objective of the seventh Goals of the development Goals (ensure environmental sustainability) earlier than expected. It should be noted that many developed countries attained only (98%), while developing countries did not exceed (79%).

Chapter II: This chapter includes (19) economic indicators, among which, are the per capita GDP, ratio of investment to gross domestic product, and employment rate, and so on.

The per capita GDP increased from (25,200) dollars in 2001 to (70,600) dollars in 2008; an annual average growth rate of (13.7%) at current prices.

As a result of this increase, the State of Qatar was classified in the reports of international organizations and bodies amongst the high-income countries. Per capita gross domestic product (GDP) exceeded that of developed countries

amounting (32.6) thousand dollars in 2008. It should be noted that the per capita GDP is expected to continue its rise during the coming years as a result of the high economic wealth in the State.

The ratio of investment to GDP, witnessed a notable increase during the period (2001-2007), rising from (23.3%) in 2001 to (36.2%) in 2007. The increase of the investment expenditure to GDP was due to the significant infrastructure investments, and other vital sectors, such as, oil and gas, where investments that exceeded those of developed and developing and world countries respectively, amounted to (21.1%) and (28.8%) and (23.3%).

The report focused also the employment rate that increased from (96.1%) in 2001 to about (99.7%) in 2008. It noted that, the Qatari labour market is approaching full employment, as the employment rates surpassed their equals in developed and developing countries, amounting then, to (46.1%) and (49.1%), respectively.

Chapter III : This chapter incorporates (8) indicators on environment, such as the air pollutants concentration in urban areas, the use of agricultural fertilizers, and the annual fisheries as well as other key indicators.

The index of air pollutants concentration in urban areas increased, in the overall, between 2007 and 2008. The biggest jump was in the amount of fine particles, which ranged from (128.78) Micro gram/m³ of air (µg/m³) to (201.9) µg/m³, a growth of (56.78%) within one year. While the amount of sulfur oxides ranged only from (45.13) µg/m³ to (53) µg/m³, a growth of (16.07%). The amount of oxides of nitrogen decreased from (8.92) µg/m³ to (6.6) µg/m³, an annual rate of decline of (26.01%). The main reason for the increase of the quantities of air pollutants in the city of Doha was due to the significant growth of population that concentrated mainly in the capital area. The byproduct was an increase in the number of road transport vehicles, urban expansion and launch of the infrastructure development projects.

The indicator fertilizers use witnessed apparent fluctuations. Following a level of (5.9) kg/ha in 2001, it rose significantly to (17.9) in 2007, and dropped to



(15.9) in 2008; comprising an annual growth of (24.21%). These rates of fertilizer use were less than the world average rate (91) kg/ha and the Arab States rate (49) kg/ha. Qatar low rates were due to the low demand of fertilizers on non commercial plants production that might require constant fertilization.

The annual index of fishing, rose from (8863.5) tons in 2001, to (16945.6) tons in 2006; an annual rate of growth of (18.24%). The increase in the consumption of fish was again due to the increase of the population during the past few years, where the consumption of fish increased for Nationals and particularly Asian expatriates.

3) Millennium Development Goals in Qatar, 2010:

The PPC Committee, in cooperation with the Statistics Authority and the UNDP, published in August 2010 the Third report on the progress made by the State to achieving the Millennium Development Goals and related future prospects.

The report dealt, in detail, with the eight Millennium Goals and relevant achievements. These can be summarized as follows:

First Goal: Eradicate Extreme Poverty and Hunger.

It included three aims, namely:

- Reduce the proportion of people living with less than dollar and a half per day between 1990 and 2015.
- Provide full and productive employment and decent work for all, including the women and youth.
- Halve the proportion of people suffering from hunger between 1990 and 2015.



The report remarks that the possibility of living with a daily income of less than one dollar should not be, even, considered, due to the high standard of life in the State of Qatar. Accordingly, the possibility of the existence of people who suffer from hunger does not exist. The report, also, has detailed data on the distribution of employment in the State, noting a rise of the proportion of economically active people from 60% in 2004 to 76% in 2009 from total population, and a parallel rise of the proportion of economically active women from 27% to 35% from the female population.

Second goal: Achieve the universality of basic education.

The main purpose could be summarized by the follows:

- Ensure that all children have completed their full primary schooling level by 2015. This completion could be measured by two indicators: the primary education net enrollment ratio and the rate of literacy among females and males aged between 15 and 24 years.

The report showed that the State of Qatar became very close in achieving the aim. The net enrollment rates in primary education in recent years, ranged from about 88% to 92% for males and between 95% and 93% for females. The rate of literacy among youths (15-24 years), ranged during the period 1990-2009 from 95% to 99% for females, and 98% to 99% for males, achieving almost the proposed goal.

Third Goal: Promote gender equity and women empowerment.

The main aims were:

- Eliminate gender disparity in primary and secondary education, preferably by 2005, for all levels of education no later than 2015. To measure the achievements of this objective the report proposed indicators of progress, such as: the ratio of girls to boys in the primary, secondary and higher education, the economic participation of women, the share of women in paid business in the non-agricultural sector, and the proportion of seats held by women in the national parliaments.



Concerning the first indicator, the proportion of girls to boys was almost equal in pre-university education levels, while this proportion became much higher for females than for males in higher education. It should be noted that the relative decline of males enrolled in higher education, which started in 2005, resulted from the opening of the Education City universities that accommodated a large proportion of males.

Regarding the indicator of women economic participation, the report demonstrated that the rate of participation of women in the labour force rose from 30% in 2004 to more than 36% in 2009. The trend of participation of Qatari women in the economic activities grew consistently. The report also explained that the low share of women in paid employment in the non-agricultural sector was mainly due to the increasing numbers of expatriates, composed mostly of males. It also focused the number of voters of both sexes in the three sessions of the Municipal Council elections, noting that among the winning members comprised one woman, and confirming the tendency of the Qatari society to impart greater awareness to the importance of women's political participation. This is especially true with the preparations for the elections of the next Shura Council, where the Qatari Constitution vested the same rights for men and women whether running for Council membership or electing its members.

Fourth Objective: Reduce child mortality.

The essential goal was:

- Reduce the mortality rate of children under the age of five years by two thirds during the period between 1990 and 2015. The report noted that the rate dropped from more than 16% in 1990 to less than 9% in 2009, indicating, by the same, the infant mortality rate decrease from 8.5 per 10000 live births to 4.8 during the same period. The percentage of children immunized against measles, was 100% in 2009. These positive rates indicate that the child mortality rate in the State of Qatar was closer to that of the economically developed countries.

Fifth Objective: Improve maternal health.

This objective included two goals:

- Reduce maternal mortality by three quarters in the period between 1990 and 2015.
- Universalize access to reproductive health services by 2015. With regard to the first goal, the report proved that maternal mortality rates before, during and after giving births, are amongst the lowest in the world; only 16 cases per hundred thousand live births during the last five years. In some years it reached zero. This result was due to the fact that during the recent years, all births were carried out under the supervision of skilled health professionals.
- With regard to the second goal, which is the availability of reproductive health services, the report pointed out the particular attitude of the Qatari society, where Nationals do not seek to reduce birth rates, but spacing between pregnancies in order to preserve the mother and child health. Nevertheless, the total fertility rate amongst National women went down from 5.7 children in 1990 to 3.8 children in 2009, due to the improvement of the educational level of Qatari females and the increase in their labour force participation rate. Within the same context, the rate of births among Qatari women in the age group (15-19) declined from 43 per thousand in 1986, to 21 in 1997, then to 13 in 2004 and 12 in 2009. The most significant reason for the decline was the increase in Qatari women enrollment rates, particularly in higher education, as well as the high labour participation rates.

Sixth Objective: Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases.

The three objectives were:

- Halt the spread of HIV/AIDS by 2015 and then reversing its effects since that date.
- Universalize access to HIV/AIDS treatment of by the year 2010.



- Cease the prevalence of malaria and other major diseases by 2015 and launch a reverse effect from that date.

The report pointed out that the small number of HIV/AIDS infections and deceases were due to the conservative nature of the Islamic Qatari society and the strict health procedures applied on all expatriates incoming to the country. In addition, the treatment of this disease is being made available to all needy people.

The incidence of malaria and tuberculosis and infectious diseases were also low and did not constitute even one of the top twenty causes of death in the State of Qatar.

Seventh Objective: Ensure environmental sustainability.

This objective included four goals:

- Integrate the principles of sustainable development in the country policies and programmes and reverse the loss of environmental resources.
- Reduce significantly the rate of biodiversity loss by 2010.
- Halve the proportion of people without sustainable access to safe drinking water and basic sanitation by 2015.
- Achieve significant improvement by 2020 in the live conditions of at least 100 million slum dwellers.

The report, which offered a number of indicators, confirmed the attainment of the mentioned goals. It even noted that the principles of sustainable development were incorporated in the Qatar National Vision 2030, the Population Policy and other related policies and programs. The report also stated that wild and marine protected areas were expanded in the State, to approximately double their proportions. It rose from 11% of the total land area of the State in 2005 to more than 29% in 2009. This proportion is far higher from the global standards, where protected areas are usually limited to 10% of a State's total territories. It should be noted that the State of Qatar has prepared an inventory of the various species of animals threatened with extinction. The state is keen to maintain the species

through intensification of the protection procedures. The report also noted that all inhabitants in the State of Qatar now have access to safe drinking water and healthy sanitation. This goal has been achieved well before its scheduled date. Lastly, the report analyzed the fourth goal and noted the non-existence of slums or tin or laminate area communities among the Qatari society.

Eighth Objective: Establish a global partnership for development:

The report highlights Qatar's signing many international and regional conventions related to development issues and international cooperation. These signatures started with the State access to the membership of the United Nations, to reflect its concern to participate actively in the promotion of international cooperation and to contribute to the improvement of the development capacities of poor countries. As such, the State of Qatar launched several initiatives, among which is the creation of "the Fund for South Development and Humanitarian Conditions", adopted at the Second South Summit of the Group (77) plus China that was held in Doha in June 2005. This initiative, which established new mechanisms for financing South countries development, reflected the State belief in the role of international cooperation in reducing development gaps between the South and the North. Assistance and bilateral development aid provided by the State of Qatar were, in fact, the key element of its foreign policy in the area of international cooperation. Accordingly, the total estimate aid, including development aid provided during the period (2005-2009) amounted to more than 2 billion dollars, constituting an average of (0.49%) of the State's GDP for the period 2005-2009. In addition to the government assistance, the Qatari Non-Governmental organizations, active in the field of humanitarian affairs, covered development, educational, and humanitarian projects needs of some less developed countries. It, even, implemented some of their social and infrastructural projects. It should be noted that bilateral government aid was provided through Arab, Regional and International development funds and institutions, such as the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), the Islamic Bank for Development (IBD), the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Fund for International Development (FID), and the Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD). The assistance of



non-governmental donations, were offered through associations and charitable organizations, as Reach Out To Asia (ROTA), the Qatar Charitable Society (QCS), the Qatari Red Crescent (QRC), the Sheikh Eid bin Mohamed Al Thani Charity Institute, Sheikh Jassem Bin Jabor Al Thani Charity, the Organization of the Islamic faith - Qatar Branch, and other related organizations and institutions. In fact, the map of countries benefiting from the Qatari assistance was expanded to cover several regions of the world, particularly in areas affected by natural disasters, wars and conflicts, regardless their political differences, beliefs and loyalties.

In the recent years, the State of Qatar made great strides in accessing and disseminating the means of new technology, especially information and communication technology. This was the result of the expansion of the communication field services network, namely the land and mobile telephones, and the Internet.

4) Population Composition of the State of Qatar:

The Committee achieved in April 2010, a report entitled “The Population Composition of the State of Qatar”. The report aimed at highlighting the evolution of the population of Qatar from the beginning of the twentieth century until the end of the first decade of the millennium. It also aimed at diagnosing the nature of this evolution, monitoring its most important characteristics, revealing underlying factors behind the imbalance of the composition of the population, scrutinizing and investigating the effects of the disorder, and looking for possible processing mechanisms.

5) Collaboration in the Development of “The Plan of the State of Qatar for the Alliance of Civilizations”:

The Committee participated in the development of “The Plan of the State of Qatar for the Alliance of Civilizations”, that was



completed in April 2010, and presented at the third Forum of the Alliance of Civilizations, held in the City of Rio de Janeiro, Brazil, during the period 28 to 29 May 2010.

6) Population Database:

The Permanent Population Committee, in collaboration with the General Secretariat for Development Planning and the Statistics Authority, launched in the beginning of 2009 the design and development of an interactive database. It was designed to be integrated within an overall program entitled “Qatar Information exchange” (QALM). The database aimed at providing raw data for policy-makers and updating indicators for decision-makers. It also, aimed at affording requested quantitative indicators and appropriate statistical tables to researchers, demographers and other related experts.

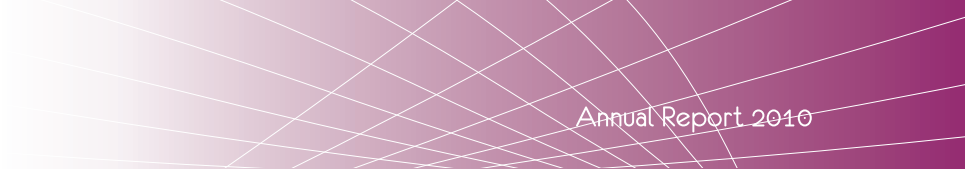




In addition to the various benefits provided by the traditional statistical publications, the database was designed to support and monitor specific statistics requirements on a timely basis. It was developed in a dynamic and flexible approach that uses hierarchical systems to integrate population data with economic and social data, studies and relevant references. It was directly linked to regional and international institutions that process and provide statistical data. It allows users to model and retrieve data needed for the elaboration of sophisticated cross tabulations analyses.

The database, currently available on a software system called “Qatar information exchange (QIX or QALM)” is also available over the website address www.qix.gov.qa. It uses several multi-use sources integrated timely and systematically, on the basis of a unique standard to allow parallel comparisons and formulation of interactive information produced in time series from 1984 to 2010. . The integrated mechanisms were developed to regulate the updating and continuous creation of sub analysis data. A team of highly skilled experts and consultants were entrusted with the verification of data integrity, appropriateness and comparisons on the basis of statistical samplings, and provision of Frequently Asked Questions (FAQ) to help users formulate their own conclusions.

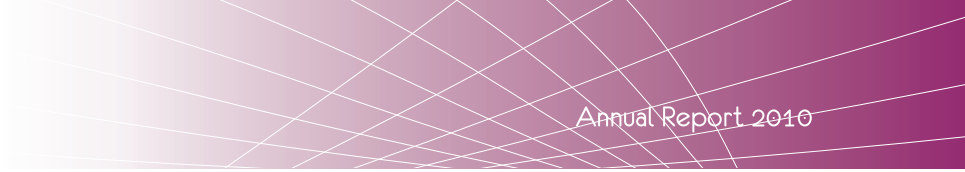
The database, also, allows users to self-design their required analytical tables, prepare relevant presentations, perform calculations, and ensure the provision of printout materials without the need to refer to other specialized computer software. In addition, the database has a unique feature, which is the capability of comparing between multiple data sets from different local and international sources. It also, allows easy retrieving of data, and the immediate modification of data, whenever needed.





Fourth

Organization of Workshops and Conferences





1) Workshop “October + 5”: Population Policy Implementation Follow-up (First Phase):

The PPC organized in April 5th, 2010 a workshop entitled: “October +5”. In addition to the members of the PPC; the population policy implementation follow-up work teams, representatives of ministries, government institutions, the semi-governmental and the private sector participated in this workshop. The representative of the United Nations Population Fund (UNFPA), Regional Bureau for Arab States in Cairo also took part in the forum. It endeavored to determine the relationship between population policy, national strategy and sector-based strategies, and discuss achievements in the first phase of the implementation of the population policy. Moreover, the forum sought to identify major constraints and difficulties proposed the most effective ways to overcome problems. It also set up priorities methodology to be implemented in the next phase (April-October 2010).



At the conclusion, the workshop defined the benchmarks of the next phase as follow:

- to discuss the results of the first phase of the implementation of population policy with the UNFPA experts;•

- to develop a monitoring mechanism for the implementation of population policy;
- to hold a panel discussion with the groups' heads to discuss working method to be implemented in the next phase and;
- to evaluate thoroughly the population policy focal points; and
- to discuss the integration of some groups of similar prerogatives.



2) Qatar Population Day

The PPC celebrated the Qatar Population Day by organizing a forum in October (19 – 20) 2010. The participants were PPC members, who contributed to the preparation of population policy, heads and members of groups of focal points, and representatives of institutions related to population issues, and a UNFPA expert. The objectives of the Forum were identified as follows:

- reviewing what has been achieved during the first year of implementation of population policy;





- discussing the issue of the population structure and proposing the most effective ways to reduce its imbalances effects;
- identifying the priorities and looking for all possible ways;
- overcoming the obstacles and solving the problems facing the Qatari population, in the next phase.

The participants concluded that the priorities of the second stage are to follow up the implementation of the Population Policy and focus on the elaboration of new mechanisms of action to achieve balanced population growth and redress imbalances in population structure. Working groups on population and labor force will continue to focus on population growth, population structure, urban growth, housing, and labor force issues.

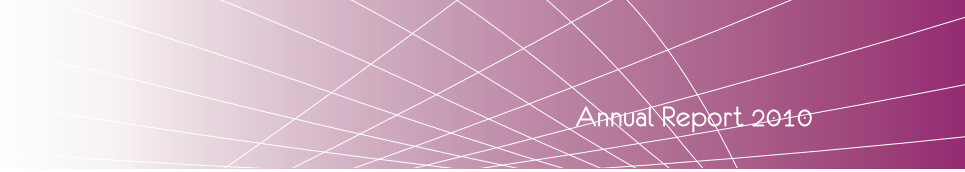


Other work team's roles (in the themes of education, training, health, environment and empowerment issues) will support the primary working group. They will determine the procedures and mechanisms to be implemented by the concerned institutions. Furthermore, they will serve the specific goal of the population structure redress through targeted programs in their respective areas. Coordination between team heads and the PPC Technical Bureau will continue to ensure integration and avoid overlapping of functions between the different teams.



Fifth

Regional, Arab and International Cooperation





1) Regional Cooperation

The permanent Population Committee has contributed effectively in supporting the GCC joint action, through the Population Policies Committee, which includes all GCC countries. This is under the supervision of the Secretariat of the Cooperation Council. During the year 2010, the PPC participated in two of the meetings of the fore mentioned committee. The meetings discussed the themes of the population strategy provided by the GCC member states, and proposed appropriate actions to fulfill its objectives.

The PPC Technical Bureau was commissioned by the Population Policies Committee for Arab GCC States' to set goals, paths and mechanisms for the implementation of the environmental theme within the GCC population strategy. The Population Policies Committee for the Arab GCC States' endeavors to develop a GCC unified population policy. It aimed also to coordinate efforts in the field of population, and exchange experiences among member States. The PPC provided the GCC Secretariat with information on population, especially with the questionnaire on the Qatar population status that includes comprehensive information on the population.

The PPC participated also in March 2010 in planning the meeting for the partners of the UNFPA in the GCC that was held in the Sultanate Oman. The objective of the meeting was to introduce activities and functions of the UNFPA sub-regional office of the Arab Gulf States. The UNFPA regional office was established to strengthen the closer technical cooperation, programmatic advice, and build capabilities of the Arab Gulf States on population issues.

2) Arab Cooperation

The PPC contributes to the promotion of the joint Arab population efforts, through meetings of the heads of councils and national population committees in the Arab states, organized yearly by the social sector at the League of Arab States.

In 2010, the PPC participated in the twelfth meeting of the heads of committees and national councils of the population in the Arab countries. The meeting was organized by the Department of Migration and Population Policies in the Arab Republic of Egypt between November 28 and December 1. It was devoted to discuss mechanisms for implementing recommendations of the Arab Conference on the Population and Development organized by the PPC in May 2009.



3) International Cooperation

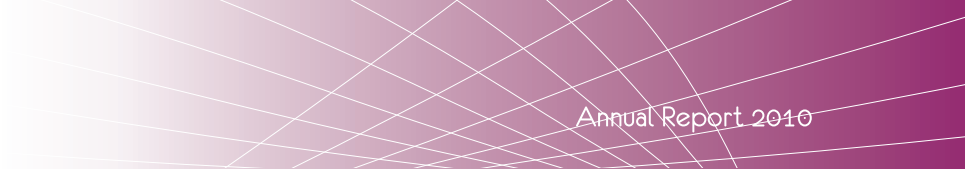
The PPC participated in the first annual meeting of the Executive Council of the United Nations Development Programme (UNDP) and the UNFPA, held at the United Nations Headquarters in New York during the period January 11 to 22, 2010.

In May 22, 2009, the State of Qatar was elected for membership in the Executive Council for a period of three years, from 2010-2012. The Executive Council, which is an organ of the United Nations Economic and Social Council, comprises 36 members. The Executive Council is responsible for providing government and international support, and for supervising the UNDP and the UNFPA activities. It follows along with the general directives of the General Assembly and the Economic and Social Council and the responsibilities set forth in the United Nations' Charter. The Council submits annual reports to the Economic and Social Council outlining recommendations to improve the coordination at field level.



In addition the PPC has also continued its cooperation with the UNFPA, in the implementation of the Plan of Action that was signed in October 21, 2009, on the sidelines of the conference of the declaration of the Qatari Population Policy. The Action Plan aimed to cooperate between the two parties to follow up the implementation of the Population Policy Action Program at the macro and micro levels. It also sought to modify plans for departments and concerned ministries by incorporating the population policy goals and objectives. As well, it aimed at facilitating the establishment of a partnership with the civil society organizations. The promotion of the NGO activities in the field of population policy is another point of interest. It also aimed to develop a database containing modern and reliable data that could be internationally compared. The cooperation will also strengthen the assistance in building the capacity of national institutions and national staff in the State of Qatar through the transfer of knowledge from experts, and UNFPA support team. Distance education supported by the possibility of the organization of seminars, lectures, workshops, scholarships and hosting researchers at the UNFPA are also included.

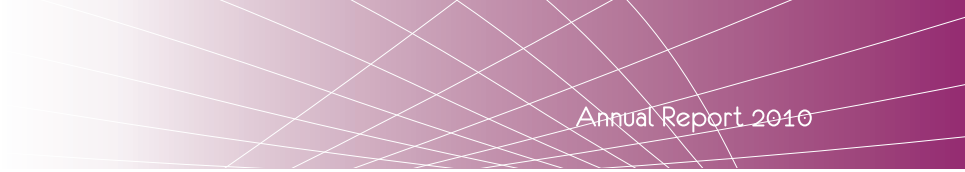






Sixth

Raising Awareness and the Media





1) Updating the Permanent Population Committee's Web Site

The PPC has continued to update its developed Web site: www.ppc.gov.qa. The Web site aims to disseminate information, studies, and researches on population issues and their economic and social impacts on the country, for those interested in the relevant issues.

This site includes the main themes of the PPC; such as the presentation of the Permanent Population Committee, its mission, vision, objectives, and achievements; the Technical Bureau; an overview of the population policies; and focal points of the population policy. It also presents the publications of the PPC including population policy theme, a series of population studies, and the population bulletin. In addition, it provides follow up and update news, and events relating to the activities of the PPC and its Technical Bureau.



2) Permanent Population Committee Forum

The Permanent Population Committee Forum was launched in February 17, 2010. The Forum aims to strengthen the coordination and communication between the PPC and the focal points on the one hand, and between the PPC and the community on the other. This reflects the interest of the PPC in facilitating the communication process with those concerned in the population issues in the Qatari society and are convinced of the importance of the free exchange



of views to reach a common approach to solve population issues and the most appropriate related methodology.

3) Population Bulletin

In 2010, the PPC published four issues of its Quarterly Bulletin "Population". The issuance of the "Population" Bulletin comes within the Media plan of the PPC. It endeavors to spread information on different aspects of population issues in Qatar. It identifies the population policy and raise public awareness related to the importance and role in achieving sustainable development in Qatar are other priority key.



4) Development of the Media Plan

A Memorandum of Understanding between the UNFPA and the PPC regarding the Media and Communication (IEC) strategy was signed in 2010 to support the implementation of the Qatar Population Policy. This was made to sensitize and motivate different population groups in Qatar to achieve the objectives of the Population Policy.

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee



ANNUAL REPORT 2010

